

التجارة بين دول الشرق القديم خلال العصور البرونزية

م.م اسماعيل شيخي أوسي

الجامعة اللبنانية/ كلية الآداب والعلوم الإنسانية/ قسم الفنون والآثار

Trade between the ancient East countries during the Bronze Ages

Ass.Lec. Ismail Shaikhi Sheikh Osei

Lebanese University\ Faculty of Arts & Humanities\ Department of Arts and Archeology

mcbe_babylon@yahoo.com

Abstract

The Old East is the heart of the ancient world, or the focal point of it. It is the cradle of the oldest human civilization and its essential innovations for humanity. And it is the largest field of political and military confrontations in all roles of history. The beginning that moved everything is Elantaj, took the man with the increasing experience of production more than he needed to consume, was to take the first step in the qualitative way of trade, starting by exchanging surplus goods with materials Others need it, and gradually exchange it with its neighbors and relatives to residents of other neighboring and remote areas. Thus, some of the individuals who had the foot and the wobble rushed to further areas and left and wandered here and there and relieved their groups for a certain wage the burden of roaming and search for material they need or find suitable customers for exchanges. Thus, the trade route was opened to exchange materials and goods which were transported by means of various means, both wild and wild. They were animals used in the trade and transport of goods, donkeys, bulls, mules, horses, canals, vehicles or water transport such as ships and boats. With strong powers to oversee these commercial operations to secure and protect the roads from attacks by bandits. Because trade is a specialist job, it requires skill and knowledge of its affairs and business. Especially the foreign trade of the countries of the region, so the kings and rulers entrusted their business activities to a group of these traders, who manage these various activities and in return enjoy privileges and social and economic rights over other people, which gave them fame in the history of business in the ancient East. So that it would be necessary to inform the financial business of a legal framework which was a written contract between the parties and would normally be notified by the signature of witnesses. Thus, the various and wide-ranging commercial activities have created a regulatory structure in the relations of those involved in their affairs or in the financial relations between them. Thus, trade has contributed to raising the standard of living of the population and the spread of the civilization of this country through their commercial activities either between countries or between cities inside the country. On the cultural level of the ancient East countries during the Bronze Age.

Keywords: trade, countries, east, ancient, bronze ages.

المخلص

يعتبر الشرق القديم قلب العالم القديم او البقعة المركزية فيه، انها منبت اقدم الحضارات البشرية وما قدمته من ابتكارات اساسية للإنسانية. وأنها اكبر حقل للمواجهات السياسية والعسكرية خلال كل ادوار التاريخ. وكانت البداية التي حركت كل شيء هي الإنتاج، فأخذ الإنسان مع تزايد خبراته للإنتاج اكثر مما كان يحتاجه لاستهلاكه، فكان ان اتجه للقيام باول خطوة نوعية في طريق التجارة، مبثداً ذلك بمبادلة السلع الفائضة لديه بمواد أخرى يحتاجها، ومتدرجا في ذلك من التبادل مع جيرانه الاقربين الى سكان المناطق الأخرى المجاورة ثم البعيدة. وبذلك اندفع بعض الافراد ممن كان لديهم الإقدام والتوثب الى مناطق أبعد فابعد وتجولوا هنا وهناك وخفوا عن جماعاتهم مقابل أجر معين عناء التجوال والبحث عن مادة يحتاجونها او إيجاد زبائن مناسبين للمبادلات. وبذلك فتحت طريق التجارة لتبادل المواد والسلع والتي كانوا ينقلونها عبر وسائط متعددة سواء برية، حيث كانت من الحيوانات المستخدمة في التجارة ونقل البضائع الحمير والثيران والبغال والخيول والابل والعربات، او عبر وسائط نقل مائية كالسفن والقوارب وكل ذلك تطلب إمكانات

اقتصادية كبيرة وفي الوقت نفسه نشوء سلطة قوية بصلاحيات واسعة للإشراف على تلك العمليات التجارية وذلك لتأمين وحماية الطرق من هجمات قطاع الطرق. ونظرا لكون التجارة عملا اختصاصيا يحتاج الى مهرة ومعرفة بشؤونها وأعمالها. وبخاصة التجارة الخارجية لدول المنطقة، لذلك أوكلت الملوك والحكام شؤون نشاطاتهم التجارية الى مجموعة من هؤلاء التجار، يقومون بإدارة هذه النشاطات المختلفة وبالمقابل يتمتعوا بامتيازات وحقوق اجتماعية واقتصادية تفوق الناس الآخرين وذلك ما منحهم الشهرة الكبيرة في تاريخ النشاط التجاري في الشرق القديم. يضاف الى ذلك القوانين المتعلقة بالتجارة بحيث كان من الضروري إحاطة الأعمال المالية بإطار قانوني وهو عقد مكتوب بين الطرفين ويخطر عادة بتوقيع الشهود. وبالتالي فإن النشاطات التجارية المتعددة والواسعة خلقت صنيعا تنظيمية في علاقات القائمين على شؤونها او في العلاقات المالية بينهم. وبالتالي ساهمت التجارة في رفع مستوى معيشة السكان، وانتشار حضارة هذه البلاد عبر نشاطاتهم التجارية سواء بين الدول او بين المدن داخل الدولة، وهذا ما أدى إلى انعكاساتها على المستوى الحضاري لدول الشرق القديم خلال عصور البرونز.

الكلمات المفتاحية: تجارة، دول، الشرق، القديم، العصور البرونزية.

المقدمة:

الشرق القديم تعبير اصطلاحى تأثر إلى حد ما بالتعبير الأوروبي The Ancient Near East¹ وقد امتدت معالم الحضارات القديمة في هذا الشرق امتداداً عميقاً واسعاً، على الرغم من غلبة الطابع الصحراوي على معظم أراضيه (صالح 2012: 7). ويحتل الشرق القديم مكانة فريدة في تاريخ العالم. وقد كان فضلها على رقي البشرية من الناحيتين الفكرية والروحية أجل شأناً من فضل أي بلد آخر (حتى 1951: 3). وأصبح اسم الشرق القديم علماً تتداوله الأوساط العلمية العالمية على نطاق واسع في مجال علم التاريخ والآثار. والشرق القديم كتعبير جغرافي يشمل الحوض الشرقي للبحر المتوسط ومصر وبلاد الرافدين وسورية وشبه جزيرة العرب وبلاد فارس أو إيران وآسيا الصغرى. وقد ازدهرت الحضارة في هذا الإقليم الواسع في وقت مبكر وبذلك تفوق على غيره من الأقاليم تفوقاً زمنياً وتفوقاً موضوعياً، على أن مصر وبلاد الرافدين وسورية كانوا أسبق بلاد الشرق القديم حضارة وأرقاها مدنية، وعندهم أخذت أقاليم الشرق الأخرى (رزقانه وآخرون ب.ت: 4).

تعد منطقة الشرق القديم قلب العالم القديم، وكان وما زال موطناً لقيام تجمعات سكانية مستقرة في وسط زراعي رعوي فرضته ظروف بيئية طبيعية سادت فيها آلاف السنين، فقد ظهر أول تحول جذري للبشر من الحياة البدائية المعتمدة على الصيد وجمع القوت إلى الحياة المستقرة القائمة على إنتاج القوت بواسطة الزراعة (Agriculture) والتدجين (Domestication). وبذلك تحول الانسان من الاقتصاد الاستهلاكي (Consumptive Economy) إلى الاقتصاد الإنتاجي (Productive Economy). فكانت بذلك خطوة جبارة في تاريخ الإنسان إلى درجة أطلق عليه اسم "ثورة العصر الحجري الحديث" "الثورة النيوليتية" (Neolithic Revolution)² في حوالي نهاية الألف العاشر ق.م وخلال أواخر هذا العصر، حوالي الألف السادس ق.م، أخذ الإنسان مع تزايد خبراته بإنتاج أكثر مما كان يحتاجه لاستهلاكه. فكان أن اتجه للقيام بأول خطوة واعية في طريق التجارة، مبتدئاً ذلك بيمبادلة السلع الفائضة لديه بمواد أخرى يحتاجها، ومتدرجاً في ذلك من التبادل مع جيرانه الأقربين إلى سكان المستوطنات الأخرى المجاورة ثم البعيدة. وفي حقبة ما بين الخامس والرابع ق.م، حققت المجتمعات المستقرة خطوات هامة في طريق التطور التجاري، عندما بدأت باستخدام حيوانات الجر والنقل والعربات والزوارق. وبمرور الوقت تطلب هذا التطور إمكانات اقتصادية كبيرة وفي الوقت نفسه نشوء سلطة قوية بصلاحيات واسعة

1 الشرق الأدنى القديم مصطلح جغرافي أطلقه أوربا في بادئ الأمر في أواخر القرن التاسع عشر، وبصورة غير محددة، على هذا الجزء من جنوب شرقي أوروبا أضافت فيما بعد إلى رقعته الشرق العربي، وأصبح المصطلح أكثر تحديداً يشمل المنطقة الواقعة بين الخليج العربي شرقاً وحدود شمال أفريقيا غرباً، وأعلى آسيا الصغرى وأعلى بلاد الرافدين شمالاً، وسواحل بحر العرب (أو المحيط الهندي) جنوباً. وبناء على ذلك فإن الشرق الأدنى القديم كان يتكون من ثماني مناطق رئيسية والتي تشمل حالياً إيران (بلاد فارس)، العراق (بلاد الرافدين)، الأناضول (تركيا)، بلاد الشام (سورية ولبنان وفلسطين والأردن)، دول الخليج العربي (الكويت، البحرين، قطر، أمارات، عمان)، شبه الجزيرة العربية، اليمن وأخيراً مصر بوضعها الفريد بين الشرق وشرق شمال القارة الإفريقية.

2 أطلق الدارسون وخاصة غوردن شايلد اسم الثورة النيوليتية على العصر الحجري الحديث نظراً للتحويلات والتغييرات الجذرية التي عرفها الانسان في هذا العصر، ومن أهمها اكتشاف الزراعة وتدجين الحيوان، وبالتالي الاستقرار وانشاء القرى.

للإشراف عليه وبذلك نشأت أولى المدن في نهاية الألف الرابع ق.م وخصوصاً في وديان الأنهار وعلى ساحل البحر المتوسط. اتسمت حضارة الشرق القديم بصفة ملازمة لها منذ أبعاد العصور، أنها حضارة تجارية، بالإضافة إلى كونها حضارة زراعية ورعوية.

وكان لتنظيم شؤون التجارة الخارجية وما يستلزم ذلك من تيسير القوافل والمحافظة على الطرق التجارية من العوامل المؤثرة في سيرة حضارة الشرق القديم وتطورها، سواء أكان ذلك في التنظيم السياسي والاجتماعي أم في نشوء الأساليب والطرق الخاصة بالمعاملات التجارية. فعلى الصعيد السياسي استلزم ضمان ازدهار التجارة الخارجية ظهور الدولة القوية المركزية، دولة المنطقة الموحدة، بتوحيد دول المدن القديمة المتضاربة في مصالحها التجارية. ولعلنا لا نعدوا الحقيقة إذا أرجعنا الدوافع الأساسية التي كانت تدفع ملوك الشرق القديم وحكامه منذ أقدم الأزمان على القيام بالحملات الحربية والفتوح الخارجية، إلى ضمان الحصول على المواد الأولية الضرورية من الخارج، ومن أجل سلامة الطرق التجارية بإخضاع الأقوام المارة من أراضيها تلك الطرق، وإقامة الحاميات والحصون العسكرية في النقاط الاستراتيجية المهمة، نذكر منها على سبيل المثال الذي شيده الفاتح الأكدى الشهير نارام سين (2260-2223 ق.م) في الموضع المسمى "تل براك" في منطقة الخابور في سورية، أي عند المهم الواصل ما بين بلاد الرافدين وبين بلاد الشام والأناضول. وليس أدل على الاهتمام بالتجارة والاتصالات التجارية من أنه كان لكل مدينة مهمة في الشرق القديم ميناء كبير على النهر، وكان الميناء من أهم أجزاء المدينة. وعلى سبيل المثال مدينة أوغاريت على الساحل السوري (رأس شمرا حالياً، على بعد 11 كم شمال اللاذقية)، حيث لعبت التجارة دوراً مهماً وكانت في الدرجة الأولى تجارة بحرية مع مصر وقبرص وبلدان بحر إيجه، وبرية مع داخل سورية وصولاً إلى بلاد الرافدين. كانت مختلف أجزاء الشرق القديم، في علاقات وطيدة، وكانت التجارة تمثل المكانة الأولى في نوعية هذه العلاقات. ففي العصر البرونزي القديم، كانت دولة المعبد (Temple-state) مضطرة إلى تصدير المواد الأولية التي تفيض عن حاجة مجتمعها إلى مناطق أخرى واستيراد ما يفتقدها من مواد كانت بحاجة إليها. وكانت مصر وبلاد الرافدين تحتاجان مثلاً إلى الأخشاب، لذلك كانتا تستوردها من بلاد الشام (من جبال الأمانوس وجبال لبنان). ولذا سيرت القوافل التجارية الممدودة الحجم - بادئ الأمر - ورافقتها مجموعات من رجال الحرس لحمايتها من هجمات البدو الرحل وقطاع الطرق. وكانت طرق القوافل تربط بين بلاد الرافدين ومصر وشمال إفريقية مروراً ببلاد الشام وعن طريق الجنوب العربي منذ الألف الرابع ق.م.

وقد قاد استنتاج ذلك بواسطة لقي أثرية كثيرة عثر عليها في مصر، ويعود تاريخها إلى عصر ملكية دول المعبد لأدوات الإنتاج ومصادره، التي كانت تصدر سلعتها من بلاد الرافدين إلى مصر. وقد أشار مؤلفان سوفيينيان إلى موضوع التجارة الخارجية بالقول: "صار الناس ينتجون أكثر مما يلزمهم للاستعمال المباشر، وأعان صنع المنتجات الزائدة على تطور المبادلة بين القبائل في البداية، ومن بعد داخل القبيلة أيضاً. وتظهر إمكانية الاستثمار باتعاب الغير...". لقد حددوا هنا التبادل التجاري على مستوى القبيلة وليس في المجتمع الحضري خلال ولادة مدن الشرق القديم. ولما كانت الدولة من إنتاج المجتمع الزراعي الحضري، فإن التجارة كانت هي أيضاً من صنعها. وبطبيعة الحال لم يكن باستطاعة مجموعات صغيرة من الأفراد ممارسة التجارة الخارجية، بسبب عدم توفر الحماية لهم على الطرق التجارية. وهذا شرط أساسي لم يتوفر إلا في يد سلطة قوية هي سلطة دولة المعبد في المجتمع الحضري، حوالي 3500 ق.م. لقد نتج عن ممارسة دولة المعبد للتجارة الخارجية ربح تمثل في "فضل القيمة" الاجتماعي. ودفع هذا الربح فئات معينة من الشعب إلى السير في طريق طويل قاد الشعب في النهاية إلى عصر الملكية الخاصة. ونتيجة لذلك لا يمكن تحديد الجهد الذي بذله الفرد الواحد، لأنه لا يمكن تقديره إلا جماعياً، أي من خلال الجهد الذي بذلته فئة معينة من المجتمع في إنتاج مادة معينة. وهكذا فإن القيمة العينية لمادة ما مقابل مادة أخرى قد حددتها حاجة المجتمع للمادة المستوردة، بغض النظر عن الجهد الحقيقي الذي بذله هذا المجتمع في إنتاجها.

وعندما كانت دولة المعبد تبادل كمية من الحبوب بكمية من الزيوت مثلاً، كانت المبادلة تحدث بغض النظر عن الجهد الذي بذله مجتمعها لإنتاج هذه الكمية من الحبوب. وهذا الأمر هنا بعكس ما أصبح في عصور الملكية الخاصة اللاحقة. وازداد الأمر سوءاً عندما حول الإنسان المعادن المعروفة آنذاك إلى مادة تقوم بموجبها المواد الاستهلاكية، وكان النحاس أول هذه المعادن ثم تبعته معادن

الفضة والرصاص والذهب. ومن هذا المنطلق يرى بعض الباحثين أن التجارة الداخلية سبقت التجارة الخارجية في النشوء حوالي منتصف الإلف الثالث ق.م أخذ الإنسان يتخطى تجارة المقايضة القديمة. وأخذ التكاثر السكاني وازدياد السلع المتاجر بها يحث الإنسان للبحث عن مقياس تقيم به البضائع ويصلح لاستخدامه في دفع أجور الخدمات. فكان أن تم التعرف في البداية على استخدام الشعير. فكل إنسان كان بحاجة إليه. وبذلك أصبح لأول مرة وسيلة للدفع استمرت حتى حلت محلها المعادن. كان ذلك مما سهل تقدير قيمة السلع ويسر التعامل التجاري. فالتحاس مثلاً من بين التي استوردها سكان بلاد الرافدين من الأناضول ومن منطقة الخليج العربي. فهاهو سرجون الاكدي (حوالي 2300 ق.م) يتفاخر من خلال النصوص المسمارية المكتشفة في مدينة لاجاش في جنوب بلاد الرافدين، بأنه جعل مزيداً من السفن القادمة من دلمون (بلاد البحرين) وميلوخا (وادي السند) ترسو في رصيف مدينة أكاد، المدينة التي لا تزال مجهولة اكتشافها حتى الآن. وقد وضع سرجون الأكدي نظاماً موحداً للمقاييس والأوزان فساعد ذلك على تنشيط العلاقات التجارية داخل البلاد وخارجها. وفي بداية الألف الثاني ق.م أو ما يسمى بعصر البرونز الوسيط، نما الإنتاج الصناعي (إنتاج منتجات غير معدة للاستهلاك الشخصي بل للبيع، للمبادلة في الأسواق) وتطورت التجارة.

وكان للتجارة نشاط واسع نتيجة للتوسع السياسي لبلاد الشرق القديم، ونذكر على سبيل المثال مدينة بابل التي أصبحت مركز تجارة الشرق القديم كله، وحققت بذلك بابل ثروة عظيمة. وكانت التجارة الداخلية نشطة بين المدن فقد كانت تستخدم سبائك الفضة في العمليات التجارية. وكثيراً ما كانت تدون عقود البيع والشراء والمعاملات التجارية المختلفة. فمثلاً قانون حمورابي الشهير خصص 120 مادة من مجموع مواده البالغة 282 للمعاملات التجارية. وكان التجار في ذلك الوقت يعرضون بضائعهم في أمكنة خاصة، وكان لهم وكلاء في بعض فروع المحلات التجارية، ويشكلون أحياناً شركات مساهمة. وكان التاجر الكبير الممول (تامكاروم باللهجة البابلية القديمة) يستمد التاجر الصغير (شالموم) الذي يرتحل مع البضاعة إلى المدن والمناطق البعيدة لبييعها مقابل حصة من الربح. لذلك كان هذا الأمر يتطلب عقد محتوم وموقع من الطرفين يحدد فيه بدقة المال أو البضاعة (كميتها ونوعها) والشروط المتفق عليها من حيث الربح وغير ذلك.

وقد أغنى سكان بلاد الرافدين، وخاصة البابليون، تراث البشرية التجاري بكثير من مصطلحات البيع والشراء والمعاملات التجارية وكذلك بعض أسماء المكاييل والموازين التي انتقلت إلى الشعوب الأخرى. ولا بد من الإشارة إلى أن إبلا، الاسم المعروف لدى دارسي الشرق القديم (تل مردوخ في محافظة إديلب شمال غرب سورية)، كدولة تجارية كان يهتما أن تؤمن حماية قوافلها التجارية في البلاد التي تمر بها، لذلك وقعت معاهدة مع أبارسال¹، وهي أقدم معاهدة في التاريخ، وفي الوقت نفسه نرى ملك إبلا إركب دامو يزوج ابنته من ملك إيمار ذات الموقع الاستراتيجي على نهر الفرات (مسكنة حالياً)، وذلك بهدف تحقيق الغاية أي ضمان تجارة إبلا. ولم يخف الملوك الآشوريون أسباب حملاتهم العسكرية ورحلاتهم المتكررة على مناطق بلاد الشام والخاصة مناطق الجبال اللبنانية منها، حيث يبرز تجارة الأخشاب بالدرجة الأولى، إذا كان يؤخذ لأغراض البناء وبخاصة القصور والمعابد التي أكثر الآشوريون من تشييدها مثلما أكثر وامن تشييد المدن. كما لعبت بعض المدن في الشرق القديم وبخاصة الساحلية منها مثل أوغاريت دوراً بارزاً على طريق تجارة الترانزيت بين آسيا الصغرى حيث مصادر النحاس والذهب والفضة، وبين المدن القديمة الأخرى، وذلك في عصر البرونز الحديث. وكذلك النشاطات التجارية ما بين بلاد الرافدين وبلاد فارس حيث يبرز القصدير من بين المواد التي أكثر الرافديون استيرادها من هناك، وكما تتوفر دلائل وجود منجم للذهب شمال غرب اصفهان، وترسبان الذهب قرب همدان ونهاوند. إن انتقال المواد والسلع والمنتجات في الأعمال التجارية يعتمد في الأساس على توفر شرطين رئيسيين أولهما وسائل النقل اللازمة، وما تزال الوسيلة المثالية

1 أبارسال : من المرجح أنها كانت تقع في المنطقة الواقعة أعالي الفرات (تل احمر ؟). غير أن بعض الباحثين يرى أنها تقع إلى الشرق من إبلا إما في منطقة الخابور وربما على الفرات في المنطقة الواقعة بين إيمار (تل مسكنة حالياً قرب حلب) وماري ، أو بين إيمار وتوتول (تل البيعة في الرقة) ، ومنهم من يعتقد أنها تقع في تل خويبره قرب الرقة ولكن قرأ جيوفاني بيناتو G.Pettinato (قارئ النصوص عند اكتشاف الأرشيف) اسم الموقع خطأ بشكل A - šur معتقد أنه ينطبق على مدينة آشور (سمير ، عماد ، "نصوص المعاهدات والعلاقات الدولية في محفوظات إبلا"، دراسات تاريخية ، العددان 109 - 110 ، (2010) ، ص 45 - 90 ، ص 86 - 87)

نقل السلع والمواد الكبيرة الحجم والوزن والرخص الثمن، مثل بعض الحجارة والمعادن والأخشاب والمنتجات الزراعية، فهذا الواسطة أرخص وسائل النقل على الإطلاق وأكثرها استيعاباً، وبذلك هيئات الطبيعة للشرق القديم طرقاً جيدة ودون أية تكاليف في انشائها أو صيانتها كما هو الحال في الطرق البرية، كانت عاملاً مشجعاً على ازدهار التجارة وتطورها في الشرق القديم. أما بالنسبة لوسائل النقل البري، يبرز الحمار في مقدمة حيوانات النقل. فمثلاً استفادت من الحمار في نقل المعادن والمنسوجات بين آشور وبين كانيش (كول تبة في آسيا الصغرى) وغيرها من المراكز في بلاد الأناضول. إضافة إلى ذلك، استخدم الإبل والحصان في النقل البري على الرغم من تاخر استخدامها إلى حدود منتصف وأواخر الألف الثاني ق.م.

كان للتجارة على العموم دور هام في دول الشرق القديم، وقد ساهمت التجارة بشكل مباشر وغير مباشر في رفع مستوى معيشة السكان، وانتشار حضارة هذه البلاد، فالنشاطات التجارية المتعددة والواسعة خلقت صنيعاً تنظيمية في علاقات القائمين على شؤونها؛ وستبقى التجارة في انعكاساتها على المستوى الحضاري العام، وجهاً مشرقاً من أوجه التقدم الذي أحرزه سكان الشرق القديم خلال عصور البرونز.

التحركات البشرية في الشرق القديم:

تعتبر ظاهرة التحركات البشرية التي سادت منطقة الشرق القديم من الظواهر الهامة التي أثرت على معالم التكوين السياسي والحضاري في تلك المنطقة. ولم تكن تلك الهجرات يترك بصماتها في المجال الاقتصادي فحسب، بل تعدته إلى المجال الفكري. ذلك لأن المجموعات البشرية عند عبورها لهذه المنطقة، كانت تترك أثراً كبيراً بصورة مباشرة أو غير مباشرة في المجتمعات القاطنة أصلاً في بعض أجزاء هذه المنطقة. هذا بالإضافة إلى أن هذه التحركات كانت لا تتحرك بسرعة كبيرة لأنها أحياناً تحاول الاستقرار ولو بصورة مؤقتة في بعض أجزاء هذه المنطقة لأسباب اقتصادية أو سياسية أو غيرها. وسرعان ما تترك هذه الأجزاء وتقتن أجزاء أخرى تبعاً لمصالحها الخاصة. وفي أثناء استقرار هذه الشعوب كانت تترك آثاراً في هذه الأماكن. ولما كانت هذه التحركات البشرية تحمل لغات وديانات وحضارات وأساليب حضارية مادية ومعنوية مختلفة إلى حد كبير من الأساليب والقيم والأفكار التي تؤمن بها العناصر القاطنة، فقد نتج تبعاً لهذا الاختلاط نوع من المواجهة الحضارية في تلك المجتمعات بين العناصر البشرية الوافدة والعناصر الأصلية. وتصل هذه المواجهة إلى درجة التنافس، وفي بعض الأحيان إلى درجة التصادم وإلى درجة الحرب بينهم وكانت تلك الهجرات البشرية شبه دائمة تتحرك حسب حاجاتها ومطالبها الاقتصادية بصفة خاصة وأيضاً حسب نشاطها السياسي والديني. وتتبع الإشارة في هذا المجال إلى إعطاء أهمية خاصة للناحية الاقتصادية لأن الدافع الاقتصادي كان يدفع الإنسان إلى الهجرة والتنقل من مكان لآخر طلباً للرزق وتوسيع مجال نشاطه وتجارته. وهذا لا يمنع بطبيعة الحال من وجود العامل السياسي والعامل الديني في توسيع نطاق دائرته. ولكن يجب إعطاء أهمية خاصة للعامل الاقتصادي كون الموقع الاستراتيجي والجغرافي للشرق القديم وبالذات منطقة الهلال الخصيب¹ (عبد الحليم 1983: 41-42). وتاريخ الشرق القديم يتضمن العديد من التحركات البشرية ويمثل منطقة بلاد الرافدين وسورية منطقة جذب لكثير من تلك التحركات سواء الحامية أو السامية الوافدة من شبه الجزيرة العربية أو التحركات الهندو أوربية ولقد ترتب على تلك الهجرات المتعددة الاستقرار والتعايش مع بعضهم سواء أكانوا عيلاميين أو آموريين² أو كاشيين³ أو حيثيين⁴ أو حوريين¹. وتشير الأدلة

1 الهلال الخصيب مصطلح جغرافي أطلقه عالم الآثار الأمريكي جيمس برستد على حوض نهر دجلة والفرات والجزء الساحلي من بلاد الشام. ويستخدم هذا عادة في الدراسات الأثرية.

2 الأموريون: مجموعات بدوية بدأت منذ الألف الثالث وبداية الألف الثاني ق.م بالدخول في موجات كبيرة إلى بلاد الرافدين قادمة من جهة الشمال الغربي. وتذكرهم المصادر السومرية باسم مارتو MARTU، والأكدية باسم أموروم Amurru، والتي تعني الجهة التي دخلوا منها أي "جهة الغرب". وغمر المد الأموري في بداية الألف الثاني ق.م المنطقة وتسلمت سلالات حاكمة السلطة في بابل وماري وأشور و حلب وقطنة وأوغاريت وغيرها. (مرعي، عيد، التاريخ القديم، ط3، دمشق، 2002، ص 66-67)

3 الكاشيون (بالأكادية كاشو Kashshu) وهم مجموعات هندو أوربية، بدأوا بالهجرة إلى بلاد الرافدين من المناطق الجبلية الشرقية في القرون الأولى من الألف الثاني ق.م. وبعد القضاء على السلالة البابلية الأولى من قبل الحثيين عام 1595 ق.م، استلم الكاشيون الحكم في بابل لمدة أكثر من أربعين عاماً، أي حتى منتصف القرن الثاني عشر ق.م، حيث قضى عليهم العيلاميون. (مرعي، عيد، المرجع السابق، ص 86-91)

4 الحثيون: أحد الشعوب القديمة من الأقاليم الهندو أوربية التي استوطنت شرقي ووسط الأناضول، أسسوا مملكة قوية في كبادوكية، مرت خلال تاريخها بمرحلتين: قديمة وحديثة، يفصل بينهما فترة متوسطة اتسمت بالضعف. نشأت القديمة من اتحاد الدويلات الصغيرة، واتخذت من توشا (بوغازكوي حالياً)

الأثرية إلى أن أقدم الشعوب كانت السومريون وذلك حوالي الألف الرابع ق.م. وهم الذين ابتكروا وأضافوا الكثير إلى حضارة الشرق القديم في كثير من المجالات سواء في تطوير الكتابة بالخط المسماري، أو في مجال الفنون، أو نظم الحكم، أو في المعتقدات الدينية، أو في النتاج الأدبي، إلى غير ذلك من مقومات الحضارة التي تركت بصماتها الواضحة في تطور وتقدم حضارات الشرق القديم (Moscatti 1962: 9).

الشرق القديم في عصور البرونز:

ظل الإنسان طوال العصور الحجرية القديمة يعيش حياة همجية يعتمد في عيشه على جمع القوت والصيد والالتقاط، ثم بدأ ينتقل في أواخر تلك العصور إلى طور جديد من الحياة تبدلت فيه أساليب عيشه تديلاً أساسياً، بتعلمه إنتاج قوته بيده بالزراعة وتدجين الحيوان. وهذا التحول الجذري من البحث عن الغذاء إلى الانتاج المستقر حدث في فترة ما بين 9500-6500 ق.م وسماه الباحثون باسم ثورة العصر الحجري الحديث أو الثورة النيوليتية Neolithic Revolution وهذا الانقلاب بلغ من عظم الأثر في حياة الإنسان وفي مسيرته الطويلة إلى الحضارة والمدنية (مرعي 2002: 10). حيث ظهرت المعالم والملاحم الأولى لهذه الحضارة في العصر الذي أطلق عليه أسم العصر البرونزي وحدد زمنه ما بين 3400-1200 ق.م ، وبالنظر إلى أهمية هذه الحقبة في حضارة الشرق القديم وطول زمنها، واستناداً إلى دراسة آثارها، استطاع الباحثون أن يقسموه إلى ثلاثة عصور رئيسية هي:

العصر البرونز القديم: 3400-2000 ق.م. وتقسّم إلى أربع مراحل كالتالي:

المرحلة الأولى: 3400-2900 ق.م

المرحلة الثانية: 2900-2650 ق.م

المرحلة الثالثة: 2650-2350 ق.م

المرحلة الرابعة: 2350-2000 ق.م

العصر البرونزي الوسيط: 2000-1600 ق.م. وتقسّم إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى: 2000-1800 ق.م

المرحلة الثانية: 1800-1600 ق.م

العصر البرونز الحديث: 1600-1200 ق.م. وتقسّم إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى: 1600-1400 ق.م

المرحلة الثانية: 1400-1200 ق.م (Kempinski 1989:10-11)

ظهرت في مصر في أواخر الألف الرابع ق.م دولة موحدة لها ملك واحد وتسودها حضارة واحدة، نجد الأمر مختلفاً في بلاد الرافدين وسورية، إذ ظهرت فيه دويلات متعددة كانت لكل منها ملوكها وآلهتها بل وقوانينها. وسرعان ما أخذت هذه الدويلات تتطاحن فيما بينها وكثيراً ما قضت إحداهما على الآخر إلى أن تهيأ لها بالأخير أن تتوحد على يد سرجون الأكادي في عام 2350 ق.م. ولكن ما أن سقط الأمبراطورية الأكادية حتى عادت المنطقة إلى طبيعتها بشكل دول المدن المستقلة ثم توحدت في عهد حمورابي البابلي (1750-1792 ق.م) ثم عادت إلى ما كانت عليه سابقاً (فخري 1963: 28). أي يمكن القول أن منطقة الشرق القديم كانت منطقة نزاع سياسي وعسكري فيما بين دويلات المدن والممالك التي نشأت في ذلك الوقت. وكل دولة تقضي على الدولة الأخرى لكي تسيطر

عاصمة لها، ودامت فايزيد على المئة سنة، من أشهر ملوكها أنيتا(1700ق.م)، لابارنا الأول (حاتوشيلي) المؤسس الحقيقي للمملكة (1650-1620ق.م) فقد تابع سياسة الحرب والتوسع، واستولى على يمحاض(حلب)، وهاجم بابل وقضى على الدولة البابلية القديمة نحو 1590ق.م مهدداً الطريق لحكم الكاشيين لبلاد الرافدين.(جرني، أوليفر، الحيثون، ترجمة محمد عبد القادر محمد، (بغداد،1963)،ص38-42).

1 الحوريون : شعب غير سامي (هندرو أوروبي) كانوا يعيشون في الشمال الشرقي في منطقة أرمينيا الحالية منذ الألف الثالث ق.م وقاموا بتأسيس أولى دولهم الصغيرة في منطقة الجزيرة الشمالية الشرقية مع نهاية الألف الثالث ق.م ولقد نشأ الفراغ السياسي لهذا التطور بانتهاء المملكة الأكادية. وفي الألف الثاني ق.م أسسوا دولة قوية كان مركزها في أعالي الخابور في الجزيرة العليا السورية ولكن امتد نفوذها من منطقة كركوك في شمال العراق وحتى سهل العمق في سورية.(محيسن، سلطان، آثار الوطن العربي القديم، الآثار الشرقية، ط1، دمشق، 1988، ص 290 – 291)

على المنطقة وتكون لها السيادة، فمثلاً على سبيل المثال لا الحصر، قضى العيلاميون على امبراطورية حمورابي عام 1595 ق.م. هكذا نجد أن أجزاء الشرق القديم تختلف بشكل نظامها السياسي من منطقة إلى أخرى، فبينما حكمت مصر دولة واحدة، كانت في بلاد الرافدين تشكيل دويلات المدن، على الرغم من توحيدها في دولة واحدة، لكنها لم تدم طويلاً. إلى أن ادخل الشعوب الهندو أوروبية عنصر الحديد إلى المنطقة وبذلك انتهى عصر البرونز حوالي 1200 ق.م لتبدأ عصر جديد في الشرق القديم هو عصر الحديد The age of Iron (الحلو 1999: 101).

التاجر والوكيل التجاري ونشاطاتهم التجارية:

التجارة هي عملية تبادل السلع والبضائع على اختلاف أنواعها سواء كان ذلك على المستوى المحلي الداخلي أم الخارجي، ويغض النظر عما إذا كانت تلك البضائع والسلع تعوض بالنقد أم ببضائع أخرى وهو ما عرف بمبدأ المقايضة (زودن 2003: 38). أما الشخص التاجر هو الذي امتن مهنة التجارة، أي بيع وشراء السلع والبضائع المختلفة، فيقال تجر يتجر تجراً أو تجارة أي باع واشترى، ويقال أيضاً رجلٌ تاجر والجمع تجارٌ بالكسر والتخفيف وتجار بالضم، وتجر أي مجموعة تجار (ابن منظور 2005: 419). وقد وردت مهنة التاجر بالصيغة السومرية DAM.GAR ويرادفها بالأكدية tamkaru(m) أو tamkarru(m)، وهي مهنة سومرية الأصل، وإن وجدت بعض الآراء التي ترجح أنها من الكلمات الدخيلة من الأكادية، غير أن الدراسات التي اعتمدت التحليل اللغوي للكلمة أثبتت أن أصل الكلمة سومري، ثم انتقلت إلى الأكادية (عبد اللطيف 2008: 568).

أما الوكيل التجاري فهو الشخص الذي توكل إليه أعمال معنية، يتكفل بها وينجزها نيابة عن صاحبها والوكيل هو الكفيل وقيل الحافظ، والوكيل هو الذي يلجأ إليه صاحب العمل لإنجاز عمله، فيقال وكل فلان فلاناً إذا استكفاه أمره مشقة بكفايته عجزاً عن القيام بأمره بنفسه (ابن منظور 2005: 348-349). وقد وردت مهنة الوكيل التجاري في المصادر المسمارية بالصيغة المسمارية UGULA DAM.GAR ويقابلها باللغة الأكادية Wakil tamkari وهي مهنة سومرية أيضاً استمرت في العصور اللاحقة. وكانت العلاقة بين الوكيل التجاري والتجار وثيقة جداً، فالاثنتان يمارسان التجارة، وعادة ما يكون الوكيل تابعاً للتاجر الذي أوكله مجموعة من الأعمال التجارية لينجزها نيابة عنه (زودن 2003: 144). كان للتاجر دور بارز في الأنشطة الاقتصادية، ولم يقتصر دوره على عملية بيع وشراء السلع، بل كانت له نشاطات تجارية مختلفة. فقد كان التاجر يجمع بين التجاريتين الداخلية والخارجية، فهو يمارس أعماله داخل المدن، فضلاً عن ذلك كان يقوم برحلات تجارية إلى خارج البلاد، إذ كانت تلك الرحلات تعد من أهم الأعمال التي توفر له أرباحاً كثيرة، وقد كان يمارس أعماله التجارية في أثناء الرحلات بوصفه رجل أعمال حراً أو مستقلاً، أي أنه يعمل لصالحه الخاص (Leemans 1950: 36). ولم يقتصر عمله على بيع وشراء فختلف السلع والبضائع، بل كثيراً ما كان ينجز التجار أعمالهم الخارجية من خلال بيع وشراء العبيد أيضاً، إذ كانت عملية شراء العبيد في البلدان من الأعمال المهمة التي يقوم بها التاجر، لا سيما عندما يكون أولئك العبيد من الذين أسروا في المعارك. فقد جرت العادة أن يباع أولئك الأسرى في الأسواق. ونصت إحدى مواد شريعة حمورابي على أن أولئك الأسرى يحق لهم التحرر من العبودية إذا أرجعهم التاجر إلى بلدهم مقابل مبلغ من المال يعطى له، فإن لم يكن العبد يملك ذلك المبلغ فعلى معبد المدينة أن يتكفل بدفع المبلغ إلى ذلك التاجر، وأحياناً يدفع ذلك المبلغ من القصر إلى التاجر. ففي إحدى الرسائل المذكورة في عهد حمورابي البابلي (1750-1792 ق.م)، رسالة يذكر فيها دفع 10 شيقل فضة من أموال معبد سين إلى التاجر لقيامه بشراء جندي مأسور (مستعبد) بعد أن وقع أسيراً عند الأعداء. ولعب التاجر دور في تمويل المشاريع التجارية كاستثمار الأموال وإنجاز بعض الصفقات التجارية ويكون ذلك بالاشتراك مع غيره من التجار سواء من الباعة المتجولين أو التجار الصغار (Leemans 1968: 182-186). وكان التاجر أحياناً يعمل كوسيط أو وكيل تجاري في القصر أو المعبد لإنجاز مختلف الأعمال التجارية، ويقوم بعقد الصفقات التجارية لصالح المعبد أو القصر مقابل مكافأة مالية، وعادة كان الملك هو الذي يعين الوكيل التجاري الخاص للقصر، ويختار من التجار البارزين في نشاطاتهم التجارية (Lemmans 1950: 105).

على الرغم من النشاطات الواسعة للتاجر، فإن بعضاً من أولئك التجار تخصص بتجارة معينه دون غيرها، واحيانا يجمع التاجر بين تجارتين معاً، ومن أولئك التجار نذكر مثلاً التاجر ايا - نامشي Ea-namshi الذي كان تاجراً للنحاس في عهد الملك ريم سين (1822- 1763 ق.م) آخر ملوك سلالة لارسا في بلاد الرافدين وهو جزء من منطقة الشرق القديم، وكان يعمل أيضاً في بيع وشراء الاراضي والبيوت وكان له وكلاء في عدة مدن (Wooley 1963: 185).

لم تقتصر مهنة التجارة على الرجال فقط، إذ كان للمرأة دور واسع في العمل التجاري، فقد اشارت بعض العقود التجارية المكتشفة في مدينة سبار (ابو حبة حالياً في بلاد الرافدين) إذ النشاط الواسع للنساء في العمل التجاري، وكانت اغلب هؤلاء النساء من الكاهنات، إذ كنا يمارسن التجارة ويقمن بعقد مختلف الصفقات التجارية من بيع وشراء، فضلاً عن اقراض الفضة والحبوب للآخرين (عقراوي 1975: 203). فقد جاء في احد العقود التجارية ان التاجر سين ناصر SINNASIR استلم 8 شيقل فضة من الكاهنة امات-شمش amat-shamash وسوف يعدها بعد الانتهاء من الرحلة (Leemans 1950: 118). ومن النساء الاخريات اللاتي عملن في مجال التجارة واشتهرن بعقد الصفقات التجارية الكاهنة بيلوسونو bilu-sunu وهي كاهنة في معبد شمش في مدينة سبار في بلاد الرافدين والتي كانت تتعامل بتجارة العبيد فضلاً عن قيامها بأعمال تجارية اخرى (Leemans 1968: 180-182).

وعلى الرغم من ان اغلب النسوة اللاتي عملن في التجارة كن من الكاهنات، فإن هناك نسوة اخريات كن قد مارسن التجارة من غير الكاهنات، نذكر مثلاً الاميرة إيلتاني litani ابنة الملك أبي إيشوخ abi-ishuh (1711-1662 ق.م) (ثامن ملوك الدولة البابلية القديمة في بلاد الرافدين)، والتي كانت تعمل في تجارة الحبوب في اختلاف أنواعها، فضلاً عن امتلاكها حقولاً زراعية كبيرة وممارستها بيع وشراء الحقول ايضاً (حمود 2006: 141).

يتضح مما سبق أن النساء كان لهن دور وضح في التجارة وكان نشاطهن واسعاً وكبيراً مثل الرجال. وكان التاجر يتمتع بركن اجتماعي مرموق.

تجارة الازمنه المبكرة:

كان التاجر عند انطلاقه في رحلاته يحمل من منتجات سكان القرى لتسويقها حيث اتجه ويعود بالسلع التي تحتاجها جماعته. ومنذ ما قبل 3000 ق.م تم إدخال النحاس وخشب البناء والحجارة التي لا غنى عنها خصوصاً في صنع الطواحين اليدوية والابواب، حيث انه قبل توصل الانسان لصنع ابواب تغلق بمفصلات كانت اعمدة الابواب تدور في حجارة محفورة. ومن المحتملان اوائل تجارة الازمنة القديمة كانوا من جماعات الصيادين الذين لاحظوا أن التجارة تأتي بمردود اكبر من الصيد فتحولوا اليها شيئاً فشيئاً. وربما ايضاً كان بعضهم من جماعات البدو الرحل الذين تجولوا ما بين البوادي والجبال والمستوطنات ووديان الانهار وتكونت لديهم معرفة بالمسالك والدروب، ودفع الاتاوات على الطرق والبقاء في خوف مستمر من مواجهة قطاع الطرق. لقد رزخوا تحت التكاليف التي القتها على عاتقهم رحلاتهم في المجهول، حيث انهم لم يكونوا يحملون بضاعتهم فقط، بل عدا عنها كل ما يحتاجونه لاستهلاكهم على طريق الرحلة، إضافة الي بعض الاسلحة من اجل الدفاع عن انفسهم. وفي حوالي منتصف الالف الثالث ق.م اخذ الانسان يتخطى تجارة المقايضة القديمة. واخذ التكاثر السكاني وازدياد السلع المتاجر بها يحث الانسان البحث عن مقياس تقييم به البضائع ويصلح لاستخدامه في دفع أجور الخدمات، فكان أن تم التعارف في البداية على استخدام الشعير، فكل انسان كان بحاجة اليه. وبذلك اصبح لأول مرة وسيلة للدفع استمرت حتى حلت محلها المعادن. وكان ذلك مما سهل تقدير قيمة السلع وتيسير التعامل التجاري. وبالتالي اصبح الانسان يتوسع ففي رحلاته ويماشي مجاري الانهار ويعبر الشعاب الجبلية ويتوغل في بلدان ينقصها الشعير كمادة اساسية في الغذاء وبينما تتوفر فيها مواد النحاس والفضة والرصاص والذهب والحجار (الحلو 1999: 24-25).

عوامل ازدهار التجارة وتطورها:

إن ازدهار التجارة وتطورها في الشرق القديم اقترن بجملة من الأسباب والمقومات، أهمها:

- 1- الموقع الجغرافي لبلاد الشرق القديم، قلب العالم القديم، والتي تحتل مكانة فريدة في تاريخ العالم باعتبارها الجسر الواصل بين قارات العالم القديم، آسيا وإفريقية وأوروبا (العاني 1989: 217).
 - 2- سهولة النقل المائي والبري الذي أتاح حرية الحركة التجارية بين المراكز التجارية، بالرغم من وجود بعض العوائق التي تؤثر نوعاً ما على الرحلات والقوافل التجارية مثل بعد المسافات وتعرض القوافل لقطاع الطرق (Leemans 1977: 1-5).
 - 3- التطورات السياسية التي حدثت في الشرق القديم منذ بداية الألف الثالث ق.م وما يسمى بالعصر البرونزي القديم وما تبعها في العصور اللاحقة، والمتمثلة بدويلات المدن الكثيرة وخاصة في سورية وبلاد الرافدين، وتوسع نشاطاتها التجارية، فضلاً عن اهتمام الحكام بتنظيم الحركة التجارية وما يرتبط بها من تأمين السلامة وحماية القوافل التجارية وعقد المعاهدات والأحلاف مع الدول المجاورة لضمان حرية التجارة في البلدان الخارجية (باقر 1973: 30-31).
 - 4- التطورات الاقتصادية والاجتماعية، ومن أهمها إتساع مساحات الأراضي الزراعية وتنوع محاصيلها، فضلاً عن تقدم أساليب الزراعة والأدوات والآلات المستعملة فيها، مما أدى إلى زيادة فائض الإنتاج، مع الاهتمام بتربية الحيوانات بشكل أكثر مما في السابق، وكذلك تطور الحرف والصناعات المختلفة التي كانت بحاجة ماسة إلى المواد الأولية غير المتوفرة في البلاد (يتومينيف 1976: 102-113).
 - 5- توفر الوسائل المستعملة في الحسابات المالية كاستعمال الشعير ثم بعد ذلك المعادن مثل النحاس والبرونز، إلى أن أصبحت الفضة هي الوسيلة الأولى في التعامل، إذ انتهى نظام المقايضة في منتصف الألف الثالث ق.م (زودن 2003: 77-78).
- شهدت التجارة في العصر البرونزي تطوراً ملحوظاً نظراً للتطورات الاقتصادية التي حدثت في هذا العصر، ومنها التخلص من قيود المعبد والقصر، التي كانت تسيطر على مجمل النشاطات التجارية في العصور السابقة وأخذ التاجر دوره المستقل في المبادلات التجارية (ادزارد 1986: 189-190). فضلاً عن كل ذلك، فقد كانت للتشريعات القانونية دوراً مهماً في تطور التجارة وازدهارها، إذ انها تناولت في الكثير من موادها قضايا تخص تنظيم شؤون التجارة وفق أصول وقواعد قانونية، الأمر الذي شكل حافزاً لتحقيق الأرباح والمكاسب المادية للتجارة. ومن ثم فإنها كانت مصدراً للغنى وجمع الثروات نظراً لما تحققه من فوائد وأرباح كبيرة سواء كانت على المستوى المحلي الداخلي أم الخارجي. فالتجارة كانت أحد العوامل المهمة التي شجعت على إصدار القوانين والتشريعات من ملوك الشرق القديم (حمود 2006: 33، كذلك Leemans 1968: 1). الأمر الذي أولى لظهور العديد من الطبقات في المجتمع، فضلاً عن ظهور الكثير من الأسر التي امتهنت مهنة التجارة. وكان من نتائج هذه التطورات، ارتفاع المستوى المعيشي بشكل عام، إذ توفرت الكثير من فرص العمل للأفراد للعمل في هذا المجال، لاسيما الذين كانوا تابعين لكبار التجار، فضلاً عن الأرباح المحققة من العمليات التجارية التي يقوم بها أولئك سواء لصالح الدولة أم لصالحهم الخاص، مما شجع على ازدهار التجارة وتطورها في دول الشرق القديم (لارسن 1979: 345).

الربح وفضل القيمة نتيجة التجارة الخارجية:

لقد نتج عن ممارسة دولة المعبد Temple-state للتجارة الخارجية ربح تمثل في "فضل القيمة" الاجتماعي. ووضع هذا الربح فئات معينة من الشعب إلى السير في طريق طويل قاد الشعب في النهاية إلى عصر الملكية الخاصة. ولم يكن "فضل القيمة" قد نتج عن الفرق بين "التكلفة الحقيقية" لإنتاج المادة الأولية الغذائية والاستهلاكية الأخرى من حبوب وزيت وأصواف وغيرها وبين قيمتها التبادلية بالمواد الأخرى بقدر ما كان نتيجة لحاجة المجتمع المنتج لها لمواد أخرى غير متوفرة في منطقته. ونتيجة لذلك لا يمكننا تحديد الجهد الذي بذله الفرد الواحد، لأن الجهد هو جماعي أي من خلال الجهد الذي بذلته فئة معينة من المجتمع في إنتاج معينة. وعندما كانت دولة المعبد تبادل كمية من الحبوب بكمية من الزيوت مثلاً، كانت المبادلة تحدث بغض النظر عن الجهد الذي بذله مجتمعها

إنتاج هذه الكمية من الحبوب. وهنا أصبح الأمر بعكس ما أصبح عليه الحال في عصور الملكية الخاصة اللاحقة. وازداد الأمر سوءاً عندما حول الإنسان المعادن المعروفة آنذاك الى مادة تقوم بموجبها المواد الاستهلاكية، وكان النحاس اول هذه المعادن ثم تبعه معادن الفضة والرصاص والذهب وغيرها. ونتيجة لظهور " فضل القيمة العام" بسبب ممارسة التجارة الخارجية، أخذت دولة المعبد تشن الحروب باسم نظامها الاشتراكي ونظام دولته. وقد صار رئيس المعبد وفيما بعد رئيس دولة المعبد يحتفظ بالسلع والمواد المستوردة لنفسه ولأعوانه المقربين إليه في جهاز الدولة (سليمان 1985: 64-65). وقد اختلف الباحثون حول رأي، من السابق في النشوء اولاً، التجارة الخارجية ام الداخلية. إذ يرى بعض الباحثين ان التجارة الداخلية قد سبقت التجارة الخارجية في النشوء، كما في قول ف. افديف: "تدلنا لقي أثرية مختلفة وجدت في القبور المصرية خلال العصور الأولى، إن التبادل العيني داخل البلاد ومع البلدان المجاورة قد نشأ بصورة مبكرة جداً". ثم يحدد منشأ تلك اللقى والمواد المصنوعة منها بقوله: "إن منشأها هو البلدان المجاورة". ولكنه لم يأت ببرهان واحد يؤكد أن التجارة الداخلية كانت موجودة قبل التجارة الخارجية (AwdiJaw: 138).

المواد والسلع والمنتجات التجارية الخارجية:

شكلت مواطن المواد الأولية، من معادن وأخشاب وأحجار، مراكز رئيسية في الاتصالات التجارية الخارجية لدول الشرق القديم، ومن المعروف ان بعض المواد المذكورة في سجلات التجارة الخارجية تتوفر في أكثر من مصدر واحد، فالنحاس مثلاً من بين المعادن التي استوردتها بلاد الرافدين من الأناضول ومن منطقة الخليج العربي (الهاشمي 1985: 198). وكانت مصر وبلاد الرافدين تحتاجان مثلاً الى الأخشاب، لذلك كانتا تستورداهما من بلاد الشام (من جبال الامانوس وجبال لبنان). ولذا سيرت القوافل التجارية المحدودة الحجم بادئ الأمر ورافقتها مجموعات من رجال الحرس لحمايتها من هجمات البدو الرحل وقطاع الطرق. وكانت طرق القوافل تربط بين بلاد الرافدين ومصر وشمال إفريقية مروراً ببلاد الشام او عن طريق الجنوب العربي منذ الالف الرابع ق.م. وقد تم التوصل الى هذا الاستنتاج بواسطة لقي أثرية كثيرة عثر عليها في مصر، ويعود تاريخها الى عصر ملكية دولة المعبد لأدوات الإنتاج ومصادره التي كانت تصدر سلعها من بلاد الرافدين الى مصر (Schorff: 42).

أما مواد التجارة الخارجية بين بلاد الرافدين وبين الخليج العربي فإنها تركزت في تبادل السلع والمنتجات التي يفتقر اليها كل من المركزين. فقد استورد بلاد الرافدين من الخليج العربي او عبر مراكزه التجارية اضافة الى النحاس الذي ذكرناه، الأخشاب والأحجار وهذه المواد الثلاث الرئيسية التي تفتقر إليها الارض الرافدي، بينما تعد مواد اساسية في عمليات البناء والصناعة والزراعة. ومعظم الفعاليات الانتاجية للإنسان. وتناولت تجارة بلاد الرافدين الخارجية استيراد السلع والمواد الكمالية مثل العاج والذهب واللازورد وانواع اخرى من الاحجار الكريمة، وبعض المنتجات الزراعية، وبعض انواع الحيوانات والطيور، ومادة سميت بعيون السمك، يرجح انها اللؤلؤ الذي اشتهر الخليج العربي بإنتاجه، وقد وصل بعض هذه المواد مصنعا نذكر من بينها امشاط عاجية، اضافة الى وصولها بهيئتها الخام أيضاً، كما ان التحقيق من مصادر بعض المواد التي نقلتها تجارة الخليج العربي ومنها العاج والعقيق الذي يجلب من الهند، واللازورد من وادي بدخشان في افغانستان، يؤكد ان الخليج العربي لعب دوراً بارزاً في تجارة الترانزيت، وكان طريقاً سلكة البضاعة الهندية وبضائع المناطق الاخرى من جنوب غربي آسيا في طريقها الى بلاد الرافدين وسورية وشواطئ البحر المتوسط.

أما المواد الصادرة لبلاد الرافدين، وهي المواد التي كانت تجارة بلاد الرافدين الخارجية تطفئ بواسطتها قيمة وارداتها، فيأتي في مقدمتها المنسوجات والملابس والزيوت النباتية وبخاصة السمسم، والسمن الحيواني والشعير والجلود والصناعات الجلدية، فمن طريق هذه المواد المصنعة والأولية، وهي المنطقة في تغطية قيمة الكميات الكبيرة من النحاس والاششاب والمواد الاخرى، فيذكر أحد النصوص مثلاً كمية من النحاس تقدر بحوالي 7-8 طن، وصلت من تجارة الخليج العربي. وهكذا يبدو واضحاً بأن حركة التجارة الخارجية كانت قائمة ومنذ فترات مبكرة بين دول الشرق القديم وخاصة بلاد الرافدين وبين مراكز الخليج العربي ومع مراكز اخرى (الهاشمي 1980: 34-36). ومن المؤكد ان الحجارة الكريمة التي كثر طلبها في مدن الشرق القديم كانت بمعظمها تأتي من افغانستان والهند عبر الطريق البري. واهم المراكز لتجارة لوساطة في المرتفعات الايرانية كانت سيالك وحصار، وفي بلاد الرافدين كانت

في البداية تبه غورا قرب الموصل هي المركز الكبير للمبادلات حتى حلت محلها أوروک (الوركاء الحالية جنوبي بغداد) وبعدها مدينة أور (تل العقير حالياً في الجنوب). وكان أكثر أنواع الاحجار الكريمة رواجاً هو اللازورد الصفدي الذي كان يستخرج من مقلع عند بادكران في شمالي افغانستان وعلى ارتفاع أكثر من 2000 متر. والذي لا يزال يستغل حتى هذه الايام.

كما كان العقيق أيضاً مرغوباً، حيث كان يجري تصنيعه في ورشات مدن الشرق القديم وخاصة في المدن الراقدية الجنوبية حسب رغبات الوكلاء التجاريين ثم يصدر مع نماذج ممتازة وجميلة من اللازورد الى مصر. وفي هذا وحده دليل على العلاقات الواسعة وخبرة الأسواق لدى أصحاب التجارة الخارجية في الشرق القديم (الحو 1999: 50). إضافة تتوفر بعض المعلومات عن مبادلات تجارية بين الشرق القديم وبين دلمون (البحرين حالياً) فقد كان يأتي ما يسمى بعيون السمك اي اللؤلؤ من دلمون الى بلاد الرافدين وخاصة في أيام الكاسيئين (1600-1200 ق.م) (الهاشمي 1985: 200-201).

وفي حوض الفرات الأوسط، كان ملتقى الطرق التجارية القديمة التي ربطت البحر المتوسط وغربي الهلال الخصيب مع بلاد الرافدين وهناك على ضفة الفرات اليمنى احتلت مدينة ماري موقعا متميزا يشرب على سهوب البادية السورية الواسعة، فكانت لها من هذا الموقع علاقات اقتصادية تجارية متينة ونشيطة مع جزيرتي قبرص وكريت، وربما وصلت علاقاتها حتى مع دلمون. فقد كانت محطة رئيسية لتفريغ شحن البضائع كالفصدير والنحاس والمنسوجات والخشب والصبغ والحجارة والعطور وزيت الزيتون والخمور. ففي قبرص كان يتم استخراج معدن النحاس وتقيته خلال الألف الثاني ق.م، وكانت تصدر الى مدينة ماري (الحو 1999: 175-176). وبالتالي يمكن القول ان الواردات تركزت في المعادن والأخشاب. والاحجار بما فيها الاحجار الكريمة، علاوة على العاج والتوابل والعطور والبخور واللبن، بينما شملت الصادرات بعض المنتجات الزراعية والحيوانية بضمنها الحبوب والاصواف والجلود والمنسوجات والخمور والزيت والوانى الفخارية.

طبيعة وحجم النشاط التجاري الداخلي:

إن حجم المعاملات المالية المكتشفة بين النصوص القديمة، يكشف بوضوح عن سعة النشاط الاقتصادي عامة، وعمليات المتاجرة بشكل خاص. ومما يساعد على توضيح مديات النشاط التجاري الداخلي مجموعات الرسائل المتبادلة بين التجار انفسهم، أو بينهم وبين وكلائهم وممثليهم، فهي تتحدث عن نوع الصفقات وحجمها ومناطق انتاج بعض السلع التجارية وكيفية نقلها وما إلى ذلك من شؤون، ومن دلائل ازدهار التجارة الداخلية ارتباطها الوثيق بمعاملات التجارة الخارجية، فإن حجم التجارة الخارجية الواسع يكشف أولاً عن أسواق نشطة في الداخل لاستيعاب المواد المستوردة، مثلما تعكس عن حجم المعاملات التجارية الداخلية التي تهيئ سلع التصدير اللازمة لاطفاء قيمة الواردات التجارية (الهاشمي 1985: 213-214).

من الواضح أنه وجد في الشرق القديم عدد كبير من المؤسسات والمراكز التجارية، وفي الغالب كانت شركات عائلات أكثر منها مشاريع أفراد، حيث كانت المؤسسات الكبيرة مركزها في عواصم الدول وقد عمدت إلى أمداد التجار والباعة المتجولين بالمال والبضائع للقيام بالاعمال التجارية لمصلحتها، وغالباً ما تكتل بعض أصحاب المشاريع التجارية في جمعية للقيام بمشاريع كبيرة تتجاوز الامكانيات الفردية لكل منهم، أو تبدو المجازفة فيها كبيرة بالنسبة لمؤسسة فردية. وعندما يتقاسمون الربح او الخسارة كل بنسبة مساهمته. وبعض رجال الأعمال الاغنياء ممن لم يمارسوا الاستيراد والتصدير لحسابهم الخاص فتحو مراكز مصرفية ومنحو القروض المالية لمن يتقون بهم، وكانت في العادة ذهباً أو فضة، وبنهاية المهلة المتفق عليها يتوجب على المدين أن يعيد مبلغاً يتناسب مع الزمن المنصرم الذي قد يكون اياماً أو اشهراً أو سنوات. وما فاض عن هذا النبلغ اقتسمه الدائن مع المدين الذي يحق له الثلث على الأقل. أي أن الفائض عملياً هو الربح الناتج عن التجارة التي قام بها المدين (الحو 1999: 109-111).

ومما يرتبط بشؤون التجارة الداخلية، موضوع الأسواق وطرق عرض البضاعة ومحلات العرض، ومع ميل الباحثين لنفي وجود الأسواق، بالصورة التي عرضتها مدن القرون الوسطى، في مدن الشرق القديم، لكنهم يرون في انعقاد السوق في اماكن معينة من المدينة يمثل صورة السوق الأولى أو أنها بداية فكرة السوق، فقد كانت الفسحات عند بوابات المدينة او في بعض الساحات العامة او

عند مدخل المعابد الرئيسية مراكز جيدة يجتمع عندها الناس يبيعون ويشتررون ويتبادلون شؤون معاملاتهم المالية ويعقدون الصفقات، كما يحدث ان تخصص إحدى بوابات المدينة بأعمال البيع والشراء والمتاجرة بسلعة متميزة بخاصة، إذا كانت هذه البوابة مدخل القادمين من منطقة توفر هذه السلعة او مادتها الرئيسية التي تصنع منها، لذلك نلاحظ في هذا السياق العلاقة بين لفظتي ((باب)) و((حي)) أو ((محلة)) في لغة اهل الشرق القديم، فهناك من الإشارات ما تؤكد وجود أسواق متخصصة في صورة أحياء منها سوق للخزافين وسوق للنسيج والنساجين أو سوق للماشية بخاصة، وأن كثيرا من الحرف والصناعات كانت تنجز في البيوت وعليه فيكون الحي السكني سوقا لسلعة او بضاعة معينة بموجب مهارات او اهتمامات سكان هذا الحي او ذلك. وكانت هذه الأحياء تخضع لإشراف موظفين حكوميين لجمع الضرائب ولمراقبة الالتزام بالأسعار (الهاشمي 1985: 215-216).

وردت من خلال النصوص القديمة على وجود نشاط تجاري بين دول الشرق القديم، فمثلا تخبرنا اقدم النصوص الأدبية المكتشفة من حضارة بلاد الرافدين عن نشاط تجاري بين سومر وبين عيلام والمناطق المجاورة لها. فقد وردت في واحدة من قصائد البطولة السومرية المعروفة باسم "انميركار وسيد اراتا" إشارات واضحة الى رغبة الملك انميركار، وهو أحد ملوك سلالة الوركاء الأولى، التي كانت من إحدى دويلات المدن في عصر البرونز القديم، في مراحلها الثانية والثالثة (حوالي 2900-2350 ق.م) في ضم بلاد أراتا، لأجل الحصول على المواد الثمينة منها، فبلاد اراتا تقع الى الشرق من سومر ويفصلها عنها سبع سلاسل من الجبال وأرضها مليئة بالفضة والذهب واللازورد والأحجار الكريمة الأخرى (الخاتوني 1992: 84).

المواد والسلع التجارية الداخلية:

تعتبر منطقة الشرق القديم من الأقاليم الجغرافية المفتوحة، لذلك ازدهرت التجارة الداخلية بين دولها. ربما كانت الحاجة الى المواد الخام الضرورية وتصريف الفائض من منتجات الزراعة والصناعة في كل دولة من دول الشرق القديم، هي التي دعت الى هذا النشاط التجاري، خاصة بعد محاولة الملوك توحيد البلاد وإنشاء امبراطوريات لهم (دلو 1989: 271). فعلى جبال بلاد الشام تنمو اشجار الأرز، وهي الاشجار ذات الشهرة التاريخية لصلابة جذورها أخشابها واستقامة عودها حتى ان اهل بلاد الرافدين سمو الجبال اللبنانية اسم جبال الأرز، مثلما أطلقوا على جبال طوروس جبال الفضة. مما لا شك في إبلا (تل مريخ حالياً بالقرب من حلب، شمال غرب سوريا)، بحكم موقعها القريب من مصادر المواد الأولية سواء من الأخشاب في جبال الأمانوس، أو المعادن الثمينة وخاصة الفضة في جبال طوروس، قد أدت دوراً مهماً في تجارة العالم القديم في منتصف الألف الثالث ق.م.

وكان للتجارة دور الأكبر في الغنى والرفاه اللذين تمتعت بهما مملكة ابلا. فإبلا كانت تستورد الكثير من المعادن وتصنعها ثم تعيد تصديرها، فالذهب مثلاً كان من الممكن الحصول عليه من مصر التي كانت مشهور بغناها بهذه المعدن وكان بالامكان الحصول عليه عبر وسطاء يقيمون في مدينة جبيل على الساحل السوري والتي اتخذ منها المصريون مركزاً للمتاجرة مع بلاد الشام وما وراءها. وكانت إبلا كجزء من اجزاء منطقة الشرق القديم تستورد القصدير لواقعه مناجمه في شمال غرب إيران، لذلك كانت تستورد كميات منه وذلك لتلبية حاجة ورشاتها من هذه المادة. أما الصادرات فكانت المنسوجات والألبسة التي كانت عماد تجارتها، وكانت هذه المنتجات تصدر بشكل رئيسي الى بلاد الرافدين عبر مدينة ماري (تل الحريري حالياً على الحدود السورية العراقية، بالقرب من البوكمال) (قابلو وفرعون 2006: 141-143). ومن هذه المدينة الأخيرة (ماري)، كانت التجارة مصدر غني لها وكان الملك يشرف عليه بصورة مباشرة، ونصوص ماري غنية بالحديث عن تصدير الخمر والخشب والخيول وزيت الزيتون من المدن المختلفة إلى بلاد الرافدين عبر ماري، وعن تصدير القصدير إلى المدن السورية، وكانت ماري تستورد القصدير من شمال غرب إيران (أبو عاصي 2002: 53). مما لا شك فيه أن مملكة يمحاض (حلب) كانت تتمتع بغني كبير ناتج عن موقعها في منطقة خصيبة تصلح لجميع أنواع الزراعات سواء الحقلية الواسعة كالحبوب او زراعة الاشجار المثمر وخاصة الزيتون والعنب. ولا يغيب عن بالنا وقع مملكة يمحاض في منطقة قريبة من مناطق الحصول على الأخشاب الثمينة. ولا شك ان التجارة كانت مصدراً أساساً لاقتصاد يمحاض نتيجة لوقعها على الطرق التجارية الواصلة بين بلاد الرافدين وسواحل البحر المتوسط والأناضول عبر الفرات. من المعلوم ان الدول التي كانت تقع على هذه

الطرق التجارية كانت تحصل على عائدات كبيرة من خلال ما كانت تفرضه من ضرائب على القوافل المارة عبر أراضيها. وكانت ماري بعلاقتها المميزة مع يمحاض تشكل شريكاً رئيساً في التجارة معها. ومن الامثلة على ذلك ما يرد مثلاً في احد نصوص الارشيف العائد إلى الألف الثامن عشر ق.م، من أن ياريم ليم ملك يمحاض أرسل مئة جرة خمر إلى ماري. ونفس الشيء يمكن أن يقال عن إرساليات زيت زيتون من يمحاض إلى ماري، فهناك نص يشير إلى مقايضة كميات من زيت الزيتون مع زيت السمسم. وكما أشرنا آنفاً فإن ماري كانت تشكل محطة تجارية هامة بالنسبة ليمحاض، تحصل من خلالها على تحتاج إليه من مواد أولية وغيرها من غير المتوافرة في أراضيها ومنها القصدير، فأرشف ماري يضم عدة وثائق تشير إلى ارسال كمية من القصدير إلى قصر حلب، ومنها نص يشير إلى ارسال كمية خمسين مينة قصدير نحو (25 كغ) إلى ياريم ليم، ونص آخر يشير إلى ارسال (1) تالنت قصدير من حمورابي البابلي إلى حلب وغيرها كثير (مرعي 1999: 6-7).

ومن الممالك والدول المهمة في الشرق القديم نذكر مملكة قطنة (تل مشرفة حالياً، على بعد 18 كم شمال شرقي مدينة حمص في سورية) العائدة إلى عصر البرونز الوسيط أيضاً، كما في مملكتي ماري ويمحاض، حيث تشير الوثائق إلى ان قطنة امتلكت علاقات تجارية مع أغلب الممالك والمدن الرئيسية في المنطقة. فالنصوص تشير مثلاً إلى ورود أخشاب من قطنة إلى ماري وهي مرسله إلى آشور، وكانت هذه الأخشاب من أنواع مختلفة (الأرز والسرو والأس) ومصدرها الرئيسي كما ذكرنا جبال الساحل السوري، مما يدل على أن قطنة كانت تؤدي دور الوسيط التجاري بين هاتين المنطقتين في هذه التجارة. وكذلك تشير النصوص إلى ان تجارة الخيول كانت رائجة في قطنة وكان ملوكها هم من يتاجرون بها، بدليل ان اشمي دجل ملك ماري ترجأ اشمي ادد ملك قطنة أن يرسل إلى ايكالاتوم اثنين منها. وذكرت النصوص كذلك عربات خشبية سريعة قدمها أموت بيل ملك قطنة إلى قصر ماري إلى جانب جرار من الخمر وأوان معدنية ذهبية وفضية. أما المواد الواردة إلى قطنة فكان أبرزها القصدير المرسل من ماري، كما يشار مرارا إلى ارسال البسة ومنسوجات واحذية جلدية إلى ملك قطنة أو تقديمها إلى رجال قطنة اورسها. وبالتالي مثلت مملكة قطنة عاصمة لمملكة سورية أمورية ومركزاً تجارياً رئيسياً إلى جانب حلب وماري وذلك من خلال عصر البرونز الوسيط (اسماعيل 1996: 97-101).

ومن الدول المهمة في الشرق القديم خلال عصر البرونزي الحديث نذكر مملكة اوغاريت (رأس شمرا حالياً، الواقعة على بعد حوالي 11 كم شمال مدينة اللاذقية على الساحل السوري)، حيث كان للتجارة دوراً على غاية الأهمية في حياة اوغاريت. وكانت صادرات اوغاريت الزيتون والخمور والاصبغة والصوف المصبوغ بالارجوان. أما واردتها فقد اقتصرت على المواد الكمالية بسبب اكتفائها الذاتي من المواد الغذائية. وكان من ضمن هذه المواد المستوردة، الأحجار الثمينة والأوعية والحلي الخزفية والذهب المصنع، إضافة إلى الخامات المعدنية التي كانت تفتقر إليها أراضي اوغاريت، وكانت هذه المواد تصل إلى أوغاريت من مصر وسورية الداخلية وغيرها. وهذا ما اكسب أوغاريت علاقات تجارية قوية مع المناطق المجاورة (مجموعة من الباحثين الفرنسيين 1985: 67-75).

ولم تكن شبه الجزيرة العربية بعيدة عن متناول النشاطات التجارية، فقد كانت هناك علاقات تجارية بين بلاد الرافدين وشبه الجزيرة العربية. ومن المواد والسلع التجارية التي قصد الرافديون الحصول عليها من شبه الجزيرة العربية الجمال والنوق وذلك لاستخدامها على نطاق واسع لأغراض النقل (الهاشمي 1985: 212). ومن المواد أيضاً كانت النحاس، حيث موقع تيماء في شمال غرب شبه الجزيرة العربية، وتشهد نصوص ماري لنحاس تيماء نقاوته المميزة ونوعيته المتفوقة، حيث كان تأتي هذا المعدن إلى ماري من تيماء على الرغم من بعد المسافة الشاسعة بينها، التي تبلغ قرابة الألف كيلو متراً، وكما هو معروف الرحلة الصحراوية مرهقة وباهظة التكاليف، وهذا يدل على أن نحاس تيماء يتمتع فعلاً بمزايا متفوقة. ومما يدعم هذا الاستنتاج أن هذا النوع هو الذي اشتغلوا به في ورشات القصر الملكي بماري وأن إدارة القصر لم تتاجر إلا به (الحلو 1999: 175). إضافة إلى ذلك كانت هناك مراكز تجارية مهمة، فمثلاً لجش في بلاد الرافدين من المراكز الرئيسية لتجارة الأسماك الطرية والجافة المملحة، كما كانت مدينة أوما، أيضاً في بلاد الرافدين، تشتهر بإنتاج الدهون العطرية، وتصدر أعداداً كبيرة من الأغنام والماعز. واشتهرت مدينة سبار (في بلاد الرافدين أيضاً)

إنتاج النسيج الجيد وتصديره إلى المدن الأخرى، حيث كانت آشور تشتري منه كميات كبيرة لأجل تصديره إلى الأناضول (الهاشمي 1985: 214-215). حيث أكدت الأدلة الأثرية على وجود مستوطنة آشورية في منطقة كبادوكيا في بلاد الأناضول. قد نشأت مستعمرة تجارية أكادية في الأناضول أيضاً للاتجار في الصوف والفضة (دلو 1989: 273).

يمكن القول أن مواد التجارة الداخلية بين دول الشرق القديم يزيد تنوعها كثيراً من تنوع سلع التجارة الخارجية، تليها المواد والمنتجات والصناعات المحلية وهي الزيوت والشحوم وبعض المواد العطرية وأنواع من الأخشاب المحلية والملابس والمنسوجات والاصباغ والقصب والبولاري والأجر والحليب ومشتقاته والحبوب والمنتجات الزراعية والحمرير والماشية والخنزير والأسماك والسفن والقوارب بأشكال وحجوم مختلفة والعبيد والإماء والبيوت والعقارات والأراضي الزراعية والبور. كما شاع بيع وشراء الخيول والجمال في الأسواق الداخلية منذ أواخر الألف الثاني ق.م. وبذلك تكشف لنا هذه السلع والمنتجات التجارية عن الأعداد الكبيرة من فئات مجتمع الشرق القديم التي انهمكت بشؤونها سواء في صناعتها وتحضيرها أو نقلها أو شحنها في وسائل النقل ومنها السفن أو في تسيير السفن وقوافل التجارة أو بيعها وتصريفها، لذلك يصدق بعض الباحثين الذين يرون في أهمية التجارة مستوى لا يقل خطورة عن أهمية الزراعة في البناء الاقتصادي لدول الشرق القديم (الهاشمي 1985: 216-217).

وسائل النقل وطرق المواصلات:

1- وسائل النقل البدائية:

لاشك أن البداية التي حركت كل شيء هي الانتاج، وما أن ازداد خبرة الإنسان بإنتاج أكثر مما كان يحتاجه لاستهلاكه، أن اتجه للقيام بأول خطوة واعية في طريق التجارة. فمذ الألف الرابع ق.م كان الباعة المتجولون يحملون معهم الأصداف واللؤلؤ من منطقة بلاد الرافدين مبتعدين أكثر من تسعمائة كيلو متر في الأراضي الإيرانية ليبدلوا ذلك بأحجار الرخام والفيروز واللآزورد والمرمر، التي كان موكلوهم في المدن السومرية يهتمون بها كاهتمامهم بالنحاس والقصدير والرصاص. ومن المؤكد أن أقدم أول وسيلة نقل كانت أكتاف الإنسان وظهره، ولا يزال الحمالون شيئاً عادياً حتى عصرنا هذا في الحياة اليومية دول الشرق القديم أو في ما جاورها من البلدان الأخرى، حيث نراهم يحملون على ظهورهم الأمتعة الثقيلة وغيرها هنا وهناك. ثم توصل الإنسان تدريجياً لتحميل حزم الأمتعة وسلال البضائع على ظهور الحيوانات، ومن المحتمل أنه أول ما استخدم في ذلك الثيران، حيث كانت من الحيوانات التي تم تدجينها منذ زمن طويل. غير أنها لم تكن مناسبة تماماً لمهمات من هذا النوع، وقد جرب الإنسان استخدام عربات اليد، تلك العربات الثقيلة الحركة التي تسير على اثنتين أو أربع عجلات قوامها ثلاث قطع خشبية متشابكة مع بعضها تدور على المحور الذي بثت بواسطة سيور جلدية على جسم العربة. وهذا النموذج من العربات لا يزال مستخدماً في مناطق الأناضول بآسيا الصغرى حتى عصرنا هذا كما كان في الألف الثالث ق.م، وهذا ما تبين من خلال المكتشفات الأثرية. وعندما لاحظ الإنسان ان الثور الطبيعي الحركة لا يحقق الفائدة المرجوة في النقل خصوصاً وأنه لم تكن وقد وجدت طرق بعد، إضافة إلى مشكلة تأمين الماء والعلف، عندها اهتدى إلى الاعتماد على حيوان آخر، صبور، قوي المراس بإمكانه عبور المناطق المختلفة دون وجود الطرق وعبور المناطق الجبلية محملاً، وكان ذلك هو الحمار، ومن غير المعروف بالضبط متى بدأ استخدامه في النقل، ولكن تدجين هذا الحيوان كان قد حصل بين أواخر الألف الرابع وأوائل الألف الثالث ق.م في كل دول الشرق القديم، وعلى الأرجح أنه منذ ذلك الحين بدأ استخدامه في النقل. ثم أخذ الباعة المتجولون المهرة يتكثرون مع بعضهم البعض ويجهزون قوافل كبيرة من الحمرير كانت تعبر الأنهار، حيث وجدت المخاضات، وتتوغل في الغابات المترامية الأطراف وتجتاز السلاسل الجبلية. وعندها دعت الضرورة لإنشاء محطات في مواقع معينة للتزود بالعلف والماء. وجهزت أماكن للاستراحة والمبيت وأقيمت حواجز لرسوم الطرق.

وفيما بين دول الشرق القديم كان يتم تبادل البضائع بكميات في ازدياد مستمر. ويبدو أن الإنسان لم يعد يحجم عن التوغل بهذه القوافل حتى المناطق التي يقع خلفها البحر وينمو في غاباتها خشب الأرز والذي أصبح مادة تجارية هامة وعاش عصراً بكامله. أما تلك النواحي الصحراوية الكبرى فيما بين الهلال الخصيب وشبه الجزيرة العربية، التي تحيط بها في شبه تقوس من جهاتها الشرقية

والشمالية والغربية مناطق ذات حضارة، فقد أوجد أولئك التجارة القدماء والتفكير في الأرباح لإيجاد طرق تجارية جديدة. وسرعان ما تبين لهم أن استخدام الحمار بأحماله القليلة نسبياً واحتياجه المكثّر للماء والعلف مسألة ليست ذات جدوى على الطرق الصحراوية، لذلك توصلوا إلى استخدام الحيوان الذي ينتصر على الصحراء وهو الجمل (الحلو 1999: 21-23).

2- وسائل النقل البرية:

اشتهرت أرض الشرق القديم بخصوبتها ووفرة مياهها وتنوع منتجاتها الزراعية والحيوانية، وقد اقتضت الحاجة إلى تصريف الفائض من هذه المنتجات المصنعة عن طريق التجارة، وهو ما تطلب قيام الملوك والحكام القدماء ومنذ أقدم العصور بإنشاء الطرق والمسالك الداخلية والخارجية ووضع قوائم جغرافية لتحديد مسالكها والمراحل بين المدن التي تمر منها أو تقع عليها (أبو الصوف 1985: 191). وهناك الكثير من النصوص التي توضح تلك المسالك والطرق التي استخدمها السكان آنذاك في مواسلاتهم (الداخلية والخارجية). وكما هو معروف فإن مسالك الطرق كان تحديدها يخضع إلى عدة اعتبارات وعوامل طبيعية مهمة منها ما يتعلق بعامل البيئة الطبيعية من تضاريس ومناخ ومنها ما يخص توافر المواد الخام اللازمة وأنواع السلع التجارية التي كانت تنقل عبر تلك الطرق، فضلاً عن الخبرة بمعرفة هذه الطرق وخاصة ذوات المسافات الطويلة أو المنافذ الوعرة والبعيدة، فقد كانت القوافل التجارية تلجأ أحياناً إلى استخدام المرشدين والادلاء المحليين الذين كانت لديهم معرفة بتتبع آثار الطرق البعيدة والقرية (Oates 1968: 5).

يفهم من محتويات النصوص المتوافرة أن الطرق البرية قد استخدمت على نطاق واسع في المناطق المتموجة والجبلية والصحراوية في دول الشرق القديم، وذلك لقلّة المجاري والقنوات المائية فيها بشكل عام، ويمكن تعيين أهم مسالك الطرق البرية كما ورد في النصوص، إذ تم الكشف عن قوائم جغرافية خاصة برحلات التنقل عبر مختلف الأراضي ويتبين فيها تحديد المواقع بوضوح وأسماء المدن الواقعة على تلك الطرق، وهذا ما ساعد الباحثين على تعيين مسارات الطرق البرية (Edzard 1985: 113-114). وقد كانت مسالك الطرق البرية التي سلكتها القوافل التجارية بشكل عام طرقاً مختصرة وذلك لوصول السلع والبضائع بأقرب وقت ممكن مثل طريق لارسا - إيسن - إشنونا ومن ثم تتجه إلى بلاد آشور وهذا كله في بلاد الرافدين. كما كانت هناك طرق برية طويلة تربط الدول بين بعضها البعض، منها الطرق المؤدية من بلاد الرافدين إلى الأقاليم الشرقية والتي من أشهرها ممرا وندوز، وممر خانقين الذي كان يرتبط مباشرة مع مدينة كرمشاه - همدان في إيران، وهذا الطريق الأخير أطلقه عليه علماء الآثار باسم (بوابة آسيا) (Leemans 1960: 166).

أما مسالك الطرق البرية في الأقاليم الشمالية والشرقية من الشرق القديم فكانت بشكل عام صعبة بسبب طبيعة المنطقة الجبلية الوعرة، والتي فيها جبال طوروس وزاغروس، كما أن سكان هذه المنطقة كانوا من القبائل الرعوية الشرسة، التي كانت تتحين الفرص دائماً للانتقاض على القوافل التجارية، وكذلك على المراكز الحضرية في المناطق المجاورة لها (علي 1989: 175). ويتضح من المصادر المتوافرة وجود طريقين تجاريين، كانا يؤديان من المدن الرافدية القديمة نحو بلاد الشام وسواحل البحر المتوسط ويتفرع منهما طريق باتجاه بلاد الأناضول، ولقد كان هذا الطريقان صحراويين ولا يبتعدان كثيراً عن مراكز المدن التي يمران بها، فالطرق الأولى كانت يبدأ من بلاد أكاد من بابل وسبار، التي لعبت الأخيرة دوراً كبيراً في إيصال البضائع، ويسير محاذي لنهر الفرات ماراً بالمدن القديم مثل رابيقم (في منطقة الرمادي حالياً)، ويمر فيها بمنطقة هيت وعانة حتى يصل إلى مدينة ماري (باقر 1973: 31-32). وكان هذا الطريق يستمر من هناك وسط الصحراء فيتصل بدمر ومنها يتجه شمالاً إلى مدينة حمص في سورية، حيث يتفرع منها إلى المدن الساحلية على البحر المتوسط. أما الطريق البري الآخر، فكان يبتدئ من مدينة نينوى ويتجه صوب منطقة الجزيرة الفراتية من الشرق إلى الغرب ماراً بمدن مهمة مثل مدينة شوباط إنليل (تل ليلان حالياً) وشاغر بازار وجوزانا (تل حلف حالياً في شمال شرق سورية) ومدينة إيمار (مسكنة حالياً في محافظة حلب، شمال سورية)، ثم يقترب من مدينة حلب وينتهي عند نهر العاصي، ومنها تتشعب إلى طرق عدة تؤدي إلى أواسط سورية ومنها إلى سواحل البحر المتوسط. كما كان هناك طريقان بريان آخران يتجهان إلى الشمال وكانا

يستخدمان بشكل دائم للنقل والمواصلات، إذ كانت تجتازها القوافل باتجاه مركز كانيش في بلاد الأناضول بآسيا الصغرى (رو 1986: 35-36).

ويرى بعض الباحثين، أنه كان هناك طريق بري آخر، يقع إلى أقصى الجنوب، وكان يتجه بمحاذاة سفوح جبال زاغروس ابتداءً من منطقة بدره وصولاً إلى العاصمة العيلامية (سوسا)، وكان هذا الطريق يمر من الأراضي السهلية التي يخترقها نهر الكرخة والكارون، ولاسيما أن هذا السهل يعد امتداداً طبيعياً للسهل الرسوبي في القسم الجنوبي لبلاد الرافدين (علي 1989: 175-176). وقد كانت هناك مسالك برية غير الصحراء تتجه جنوباً نحو المراكز التجارية لشبه الجزيرة العربية ولاسيما في الجهة الجنوبية والشرقية منها المطلة على ساحل الخليج العربي، حيث نشطت الحركة التجارية عبر تلك الطرق واستخدمت الحمير والجمال كواسطة للنقل فيه (Cornwall 1952: 145). وقد اهتمت حكام الدول في الشرق القديم بتعبيد الطرق التجارية البرية وبنوا فيها القلاع والحصون لتأمين سير القوافل وسلامتها. وأنشأوا نظام البريد لنقل الرسائل والأخبار. وقد عثر المنقبون في منطقة الخابور شمالي سورية على حصنين بناهما الملوك الأكاديون في النصف الثاني من الألف الثالث ق.م للمحافظة على الطريق المهمة التي كانت تربط بلاد الرافدين ببلاد الشام، وكان سرجون الأكادي، مؤسس الامبراطورية الأكادية حوالي 2350 ق.م، قد جرد حملة عسكرية على الأناضول لحماية مستوطنة تجارية أكادية في كبادوكيا للتجارة بالصوف والفضة (دلو 1989: 276).

3- وسائط النقل المائية:

من المعروف أن الأنهار والقنوات المتفرعة عنها كانت تؤلف طرفاً مائتة للنقل المائي منذ عصور مبكرة من تاريخ الشرق القديم، كما يشير إلى ذلك مضامين النصوص المتوافرة، وقد سعى التجار إلى الإفادة منها وتسخيرها على نحو كبير في نقل المواد التجارية، كما أفادوا منها في تسيير الحملات العسكرية (الهاشمي 1981: 37). ومما يؤكد كثرة استخدام الطرق المائية عبر العصور المتعاقبة هو تشييد معظم المدن المهمة لتكون مراكز ومحطات تجارية على ضفاف الأنهار مثل دجلة والفرات والقارون والنيل ورافدهم، إذ كانت المدن تتصل فيما بينها عن طريق مسارات الأنهار، أما المدن البعيدة عن ضفاف الأنهار فكانت تتصل مع بقية المراكز التجارية عبر عدد من القنوات المائية التي تفرعت من الأنهار لتيسير عمليات النقل المختلفة عليها (حمود 2006: 63).

كانت وسائط النقل المائية وما تزال الواسطة المثالية لنقل السلع والمواد الكبيرة الحجم والوزن والرخيصة الثمن، مثل بعض الحجارة والمعادن والأخشاب والمنتجات الزراعية، فهذه الواسطة أرخص وسائط النقل على الاطلاق وأكثرها استيعاباً ويمكن تصور وضع مصر قبل شق قناة السويس وبعدها، وأثر هذا الطريق على اقتصاد مصر وازدهار تجارتها، وقد يتعدى نقل أنواع من السلع والمواد مثل الكتل الحجرية التي استخدمت في صناعة التماثيل والمسلات دون الاعتماد على وسائط النقل المائية، فقد أصبح ميسورا بفضل هذه الواسطة نقل الكتل الحجرية العملاقة التي يصل وزن بعضها لأربعين طناً إلى عواصم الدول، وعليه ففي حالة إمكانية استخدامها فإنها توفر فرصاً أفضل لتطوير التجارة وازدهارها. ويرتبط بالحديث عن السفن والقوارب الحديث عن الممرات المائية الصالحة للملاحة من أنهار أو قنوات أو سواحل بحرية قليلة العمق وكثيرة المرافئ والتعاريج. وفي هذا الخصوص فقد قدم الأنهار دجلة والفرات والنيل وفروعهم وشبكة قنوات الري الواسعة، التي خدمت اغراض الملاحة والزراعة خدمة كبيرة لاغراض النقل التجاري وتوسيع آفاته وتطوير إمكانياته. وبذلك هيأ الطبيعة لسكان الشرق القديم طرقاً جيدة ودون أية تكاليف في إنشائها أو صيانتها كما هو الحال في الكرك البرية، كانت عاملاً مشجعاً على ازدهار التجارة وتطورها بين دول الشرق القديم (الهاشمي 1985: 217-218). ولهذا السبب فقد طور التجار وسائط نقلهم النائي منذ فترات مبكرة من تاريخهم الحضاري، فالقارب الذي يعد صورة متطورة لوسائط النقل المائية، عرفه سكان الشرق القديم منذ مطلع الألف الرابع وربما قبل ذلك بكثير، وتكشف لنا المفردات المعجمية الواسعة التي حفظتها النصوص على أنواع وسائط النقل المائية وحجومها وسبل تسييرها ومواد صناعتها وأساليب بنائها وما إلى ذلك من أمور تتعلق بهذه الواسطة الهامة في حياة السكان القدماء (دلو 1989: 274).

ومن بين الأمور التي تفيدنا بها المفردات اللغوية والتسميات المختلفة لوسائل النقل المائية، أن الأنواع المختلفة منها، إنما تكشف عن النشاطات المتعددة التي اعتمدت في انتقالها على النقل المائي ووسائطه المختلفة، فقد ميز الناس بين سفن نقل الحمولة والبضائع وبين سفن نقل المسافرين، وتكشف لنا أنواع سفن النقل عن أوجه النشاط التجاري للسكان القدماء، حيث تم التعرف من اسمائها أنها كانت تخصص لنقل الحبوب أو الطحين أو الخبز أو الشعير أو الخضروات أو التمر أو الأعشاب أو القير أو الآجر أو اللبن أو الحجر أو الماشية أو اللحم أو الأسماك أو السمسم أو الزيت أو الصوف أو المنسوجات أو القصب أو الأخشاب وغيرها الكثير من أصناف المواد والسلع والمنتجات التجارية. وكانت هذه السفن تشهد تصحيحاً خاصاً عند بنائها أو تحويلها لتناسب مع نوع الحمولة التي ستعمل على نقلها (رشيد 1981: 104-105)، فإن سفينة نقل جرار الخمر والزيت تختلف في تصميم حوضها عن سفينة نقل القصب أو الأخشاب، كما أن السفينة المخصصة لنقل القير لا تصلح لنقل المنسوجات، ومما يلاحظ على قائمة المواد المنقولة على ظهر السفن أنها جميعاً من المنتجات المحلية، مما تفيدنا في التعرف على أوجه المبادلات التجارية الداخلية وسلعها الرئيسية (الهاشمي 1985: 220).

ومعلومات النصوص وكذلك بعض المشاهد المنحوتة أو الصور يؤدي إلى معرفة بعض الأمور التفصيلية المتعلقة بوسائل النقل المائية في الشرق القديم، حيث تم التعرف على ثلاثة أنواع رئيسية من هذه الوسائل، بالإضافة إلى السفن والقوارب وعلى اختلاف أشكالها وحجومها تبعاً لوظيفتها، فإن سكان الشرق القديم عرضوا ما يسمى الاكلاك أيضاً، واسمها القديم كلك (باللغة الأكادية Kalakum) وقد استخدمت الاكلاك في التنقلات التجارية وكانت على ثلاث أنواع، الأول: الاكلاك الجلدية المصنوعة من جلود الحيوانات المنفوخة وتربط ببعضها ويوضع فوقها ألواح مستوية من الخشب، غالباً ما تكون من أخشاب الحور الذي يكثر في المناطق الجبلية، ثم توضع فوق المصاطب الأسطوانية الطافية فوق المياه البضاعة أو الأشخاص الذين يراد نقلهم (الهاشمي 1981: 41 كذلك: حمود 2006: 71). أما النوع الثاني فهو من نوع العوامات أو طوافات المصنوعة من القصب والبردي وكان هذا النوع يستخدم في منطقة الأهواز في إيران. والنوع الأخير هي العوامات المصنوعة من قطع الأخشاب المشدودة إلى بعضها. وبذلك تشكل عوامة يمكن الانتقال عليها والراجح أن هذه العوامات كانت تستخدم للنقل البسيط ولمسافات محدودة (الهاشمي 1985: 220-221). أما الشكل الأخير من أشكال وسائل النقل المائية فهي الققف، والتي ظهرت منذ العصر البرونزي القديم الرابع (حوالي 2350 ق.م) إذ وردت اسمها في النصوص المسمارية بصيغتها الأكادية Quppu، أي سلة القصب، وفعلاً فهي أشبه بسلة القصب، وكانت تصنع على غرار سلة القصب، أو هي سلة كبيرة تظلي بالقير من الداخل والخارج لمنع تسرب الماء إلى داخلها، وكانت تستخدم في النقل المائي للمسافات القصير (رشيد 1981: 105 كذلك: الهاشمي 1981: 45).

يمكن القول أن وسائل النقل المائي تستطيع نقل مواد وسلع كبيرة الحجم والوزن وبشمن رخيص من وسائل النقل البرية. وهذا إن دل فهو يدل على أهمية الأنهار في الشرق القديم وإنشاء المدن ذات المراكز التجارية الهامة على ضفاف تلك الأنهار، مما يجعلها على اتصال وثيق مع بعضهم البعض وبالتالي يساعد على تنشيط الحركة التجارية وازدهارها.

4- حيوانات النقل:

يبرز الحمار في مقدمة النقل، ومن المؤكد أن السكان استخدموها على نطاق واسع لأغراض الحمل والنقل قبل استخدام الحصان والجمال بفترة طويلة، ومن المؤكد أيضاً أن تجارة بلاد الرافدين مع بلاد الأناضول في مطلع الألف الثاني ق.م، استفادت من الحمار في نقل المعادن والمنسوجات بين آشور وبين كانيش (كول تبة) وغيرها من المراكز في بلاد الأناضول. وتتوفر معلومات عن قوافل تضم الواحدة ما يقارب مائتي حمار، وكان المشرفون على القافلة وحراسها العاملون على خدمتها يستلمون أجوراً على أعمالهم من أصحاب البضاعة، ونقلت إحدى القوافل مازنته إحد عشر طنناً من القصدير من آشور إلى الأناضول (لارسن 1979: 344). وكان الحمار واسطة النقل الرئيسية عند الأموريين في بلاد الشام أيضاً، وبخاصة سكان مملكة ماري، وخدم كثيراً في التنقلات بين مدن الفرات وبين المدن السورية الداخلية منها والساحلية، كما كانت قوافل الحمير تنقل التجارة من بلاد بابل إلى مدن بلاد الشام، أو من

خلالها إلى الأناضول، وكانت بعض السلع والمواد الغذائية تنقل على ظهور الحمير من أوغاريت (رأس شمرا) على ساحل البحر المتوسط وعبر وادي العاصي إلى نهر الفرات حيث تنقل البضاعة بعدئذ بطريق النهر إلى المدن الرافدية، أو أن تذهب بالطرق البرية مباشرة إلى مدن وسط وجنوبي بلاد الرافدين (الهاشمي 1985: 223).

يعد الثيران من الحيوانات التي استخدمت في نقل المواد والسلع التجارية، ولكن كان استخدامها على نطاق محدود قياسياً بحيوانات النقل الأخرى، إذ استخدم في البداية في سحب الزلاقات ومن ثم العربات ذات عجلات، ويبدو أن بطئ حركة هذا الحيوان هو السبب في قلة استخدامه قياساً بحركة البغال والحمير السريعة الحركة (حمود 2006: 79). أما البغال فقد استخدم واسطة لنقل البضائع التجارية إلى درجة كبيرة ولاسيما في المناطق الجبلية. لمزاياه في صعود واجتياز الممرات الجبلية بحذر وهو محمل بحولات ثقيلة، إذ يصعد هذا الحيوان الممرات الجبلية بطريقة هادئة وثابتة وسريعة نوعاً ما قياساً بالحمار الذي قد يتعرض إلى الأنزلاق والسقوط، فضلاً عن بطء حركة الحمار ولا سيما إذا حمل بحمولات ثقيلة (Salonen 1955: 75-76).

أما الحصان فقد من أهم الحيوانات التي استخدمت واسطة للتنقل في الشرق القديم، ولكن اقتصر استخدامه للأغراض العسكرية لصنف الفرسان وصنف المركبات، وبخاصة الملكية منها بينما ظل استخدامه للنقل التجاري محدوداً بل نادراً في تاريخ الشرق القديم. ويعود السبب في ذلك لقلّة أعدادها وارتفاع سعرها، فضلاً عن دخول هذا الحيوان في بعض مناطق الشرق القديم متأخراً، فمثلاً استخدم الحصان في بلاد الرافدين بحدود منتصف الألف الثاني ق.م. وكذلك اقتصر استخدامها كواسطة نقل للملوك والأمراء والحكام، لهذا كانت توضع تحت عناية أشخاص معينين لتربيتها وتقديم الطعام لها الجيد لها، فضلاً عن الاعتناء بجنسها وعمرها، إلى أن استخدم إلى درجة كبيرة في الحملات العسكرية، في سحب العربات خاصة. ولا تفوقنا الإشارة إلى استخدام الخيول على نطاق واسع لأغراض الصيد أو رياضية الصيد التي كانت متعة الملوك والحكام (عبد اللطيف 1997: 165-166).

أما الإبل (الجمل) فقد عرف على نوعين: الجمل ذو السنم الواحد، والجمل ذو السنامين استخدام الجمل في النقل التجاري لم يطغ على وسائل النقل التجارية التقليدية المعتمدة، ولكنه فتح أمام التجارة آفاقاً جديدة لم تكن معروفة من قبل عند سكان الشرق القديم إلا في حدود ضيقة. وقد خدم الجمل النقل والمبادلات التجارية بين العديد من الدول، فمثلاً بين بلاد الرافدين وبين مناطق البوادي وأعماق الأرض في أقسام شبه الجزيرة العربية. كذلك جلب الجمل من بلاد فارس (إيران) إلى بلاد الرافدين وخاصة الجمل ذات السنامين، إذ عرفت هذا النوع من الجمال بقدرتها العالية في السير فوق الأراضي الصخرية والجبلية الوعرة، وقد استخدمها سكان الشرق القديم في تنقلاتهم الصحراوية خاصة، بعد بروز دور هذا الحيوان في نقل الكثير من المواد التجارية (الهاشمي 1978: 188-217). أما العربات، فكانت ذات أهمية كبيرة في حركة النقل والتجارة، فقد كانت تربط على أجساد الحيوانات لسحب الحمولات الموضوعية فيها. وكانت تلك العربات على أشكال متنوعة. فكانت هناك عربات للملوك والحكام بحيث تمتاز بكثرة زينتها وتطعيمها بالذهب والأحجار الكريمة وهناك عربات خاصة لنقل البريد والأخبار وأغلبها ذات عجلتين، على غرار العربات الحربية السريعة الحركة. أما العربات ذات الأربع عجلات فقد كانت تستخدم لنقل المواد والسلع التجارية ولاسيما الثقيلة منها (هودجز 1988: 127-128). ولكن السبب الرئيسي وراء ندرة استخدام العربات هو حاجتها إلى طرق مهياة لسيورها، إذا ما أخذ بعين الاعتبار طبيعة المدن في الشرق القديم فنجد أنه من الصعب تهيئة طرق معبدة ومعها عدد لا يستهان به من الجسور والقناطر لمسير العربات، كما تستلزم هذه الطرق عادة إمكانات كبيرة لمواصلتها وصيانتها وحمايتها، ومقابل كل هذه الصعوبات والتكاليف الباهظة التي يتطلبها أمر فتح الطرق البرية، تبرز الأنهار والقنوات كطرق طبيعية بديلة تصل لجميع المدن والقرى، لذلك ندر استخدام العربات للنقل، وبقي استخدامها مرتبطاً ببعض الاحتفالات والطقوس الدينية، أو لاستخدامات القادة والملوك في المعارك كما فعل الآشوريون في بلاد الرافدين (الهاشمي 1985: 225-226).

طرق المعاملات والقوانين التجارية

استخدم السكان القدماء المقايضة كأول وأقدم شكل لتبادل السلع، ثم استعملوا المعادن كالنحاس والفضة والذهب واسطة للتعامل لقياس قيمة المواد الأخرى عليها. فاستعملوا الفضة مثلاً على صورة صفائح صغيرة أو حلقات أو أقراص مثقوبة ذات وزن محدد وتدفع لضمان نوعها وقياسها ووزنها (باقر 1973: 438). وكانت هذه هي الخطوة الأولى للتطور نحو استخدام النقود. وكانت المدفوعات تتم بواسطة وزن الفضة أو المعادن الأخرى التي تتخذ أساساً للتبادل. وكانت هناك إدارة خاصة بشؤون الموازين والمكاييل. وكانت وحدات الموازين تصنع على أشكال مثلاً على صورة البط أو الأسود. وفي المتحف العراقي نماذج من هذه الأوزان الرسمية وهي منقوشة بالكتابة الرسمية التي تبين مقدار الوزن القياسي. وكذلك يبدو أن الناس عرفوا الميزان ذا الكفتين واستعملوه. فالكلمة مثناة في اللغة الأكادية يشير إلى كفتي الميزان والفعل "وزن يزن" (شقالو ومنه كلمة شيقل) موجودة في اللغة الأكادية. وقد وجدت فعلاً صوراً لرجل يحمل ميزاناً في يمينه ويبلغ آخر ببسراه. وكانت الموازين تتبع نظام العدد السبتييني، ووحدة الوزن كانت تدعى "ميناً" وتزن نحو 505 غ وهي تقسم إلى (60) شاقلاً ويزن الشاقل 8,416 غ، وكانت كل (60) مينا تعدل وزنة، والوزنة تزن 30,505 كغ (دلو 1989: 274).

وقد أغنى السكان القدامى تراث البشرية التجاري بكثير من مصطلحات البيع والشراء والمعاملات التجارية، وكذلك بعض أسماء المكاييل والموازين التي انتقلت إلى الشعوب الأخرى (عصفور 1987: 235). أما أسس التعامل عند السكان، وقد توفرت بعض التلميحات إلى ذلك من قبل، ويمكن القول أن الأساس الأول فيها هو المبادلات العينية بين المواد المختلفة، ومع تطور المعاملات المالية والتجارية، وسعة أعمال البيع والشراء وجد القوم ضرورة الاتفاق على سلعة وسيطة سهلة النقل والحمل لتكون أساساً لتقييم السلع المختلفة بموجبها. وقد لعبت الحبوب وبخاصة الشعير وكذلك التمر والطحين كسلعة وسيطة، ولكنها جميعاً لا تمنع المرونة التي احتلتها الفضة كسلعة وسيطة فيما بعد، فهي بسبب غلاء ثمنها، يكفي حمل كمية محدودة منها لشراء سلع ومواد كثيرة، كما أنها قابلة للتجزئة ببساطة، ويمكن جمع الأجزاء ثمانية دون أن تفقد المادة من وزنها ونوعيتها أو خصائصها، وبذلك استقر سكان الشرق على اعتماد الفضة وزناً، أساساً لمعاملاتهم المالية وعمليات تجارتهم وبيعهم وأرباح قروضهم وغير ذلك، وفي أمور التجارة الخارجية لدول الشرق القديم، كانت المبادلات على الرغم من تقييم أثمانها بموجب الفضة، ولكن دون وجود الفضة فعلاً، فمثلاً يبعث تاجر من بلاد الرافدين بسلع ومواد مجموع اثمانها ما يعادل (5) منات و(20) شيقلاً من الفضة وهو يطلب أن يحمل مقابلها على النحاس من الخليج العربي، ولأن الفضة يساوي (10) منات من النحاس، فسيكون وارد التاجر ما وزنه (53) مناً من النحاس، وهكذا يتم حساب السلع والمواد على أساس قيمتها مقابل الفضة دون الحاجة إلى الفضة في العمليات المالية مباشرة أو أن تكون على قطع موزونة كانت تدخل أحياناً في عمليات البيع والشراء أو أن تكون على شكل قضبان يقطع منها وزناً ما يحتاجونه في إحدى العمليات، ومن الطبيعي أن يثار التحفظ بخصوص نوعية الفضة ومقدار نقاوتها، مثلما هي الحال في بقية المعادن، لذلك ولأجل السيطرة على نوعية ونقاوة معدن الفضة باعتباره أساس العمليات الاقتصادية والتجارية، فقد أصدر حكومات الدول أقرصاً دائرية من الفضة رسموا عليها أيضاً وكانت بأوزان ثابتة وهم بعملهم هذا وصفوا اللبانات الأولى في طريق النقود وضرب المسكوكات، وقد أخذ الليديون يصدرون قطعاً معدنية بأوزان ثابتة وعليها رسومات وشعارات لها علاقة بالدولة. وبذلك كانت بداية المسكوكات في تاريخ المعاملات المالية، ويرجع تاريخ أقدم ضرب للمسكوكات في ليديا إلى القرن السابع ق.م ومنهم أخذ اليونان والفرس صناعة المسكوكات، وانتقلت بعدئذ إلى مناطق المعمورة المختلفة (الهاشمي 1985: 232-233).

كان التبادل هو الأصل السائد في التجارة وبمقتضاه تنتقل ملكية سلعة من شخص إلى آخر مقابل سلعة أخرى يتسلمها الطرف الأول من الطرف الثاني، وكثيراً ما كانت قيم الأشياء المستبدلة غير متكافئة، وفي هذه الحالة كان على صاحب الكفة الراجحة أن يدفع ما يعادل تعويض الفرق، وفي حالة نقض الاتفاق كان المتسبب فيه يدفع تعويضاً عن ذلك، وبعد أن اتخذت وحدة القيمة كأساس للتعامل أصبح من الممكن إتمام عمليات البيع والشراء بمقتضاها دون الحاجة إلى تبادل سلعة أخرى، وفي حالة التعامل التجاري لا

يصبح ملزماً إلا إذا كتبت بأسلوب قانوني، وكان المعتاد في هذه الحالة أن يحرر عقد تثبت فيه ثلاثة عناصر رئيسية هي: بيان بالشيء المباع وأسماء الطرفين والثمن الذي يدفع أو إيصال بالدفع الفوري، وكثيراً ما كان المشتري يأخذ ضماناً من البائع على عدم وجود عيب فيما اشتراه من شأنه إلغاء العقد وخاصة فيما يتعلق بالعيب، وكانت مدة الضمان تحدد برضى الطرفين، كذلك كان من المألوف أن يحرر العقد بحضور الشهود من أسرة البائع أو من أسرة الطرفين معاً ومن الخبراء والكتاب ورجال الأعمال والمواطنين المختلفين، وهؤلاء كانوا عادة يتسلمون بعض الهدايا بعد إتمام الصفقة التي كانت توثق بعقد يختم بخاتم يعمل لهذا الغرض. وإذا كان المباع عقاراً كان على البائع أن يسلم مستند ملكية العقار إلى المشتري، وأن يبين ما أدخل عليه من تعديلات منعاً لحدوث الخطأ (عصفور 1987: 239-240).

ويمكننا أن نتتبع بعض الشؤون المتعلقة بالتجارة من خلال دراسة القوانين والشرائع المتعلقة بها، حيث يظهر جزءاً كبيراً من المواد القانونية قد خصص لتنظيم التجارة وأنواع المعاملات المختلفة، ففي عصر البرونز الوسيط مثلاً حدث توسع هائل في التجارة فنتيجة للتوسع السياسي. فمثلاً في قانون حمورابي البابلي (1750-1792 ق.م) نجد (120) مادة من مجموع مواد هذا القانون التي يبلغ عددها (282) مادة تتعلق بالمعاملات والشؤون التجارية، من المادة السادسة وحتى المادة مائة وستة وعشرون، فمنها ما يتطرق إلى الجرائم التي تقع على الأموال، وبخاصة منها الأموال المتمثلة بالعبيد وأخرى تتناول موضوع الأراضي والعقارات، وبعضها يتطرق إلى شروط الاتفاقيات التجارية وتثبيت حقوق الأطراف المشاركة في العمليات التجارية، كما تتطرق مواد أخرى إلى القروض والودائع المالية، كما أن مواد أخرى تتعلق بشؤون التجارة بصورة غير مباشرة، فهناك مثلاً مواد تتعلق بتعيين أجور الأشخاص والحيوانات ومسؤولية الأضرار التي تلحق بهم نتيجة العمل. وكذلك هناك اهتماماً بالالتزامات المالية للأشخاص حتى في قوانين الأحوال الشخصية، فمثلاً تنص إحدى المواد على عدم تحمل الزوجة مسؤولية ديون زوجها إن كانت هذه الديون قد ترتبت عليه قبل زواجهما، وعلى العكس سيتحملان المسؤولية معاً بالتبعات المالية لكليهما بعد الزواج (الهاشمي 1985: 234).

وكان للتاجر الكبير الممول (تامكاروم) يستثمر التاجر الصغير (شامالوم) الذي يرتحل مع البضاعة إلى المدن والمناطق البعيدة ليبيعها مقابل حصة من الربح، وكان الأمر يتطلب وجود عقد مختوم وموقع من الطرفين يحدد فيه بدقة المال أو البضاعة (كميتها ونوعها) والشروط المنفق عليها من حيث الربح وغير ذلك. وكان على الوكيل التجاري أن يمكس حساباً دقيقاً عن عملياته ويسجل كل ما حصل عليه من أرباح (ديلابورت: 140). كما كان عليه عند عودته أن يقدم كل رأس المال إلى موكله مقابل إيصال بذلك ثم يأخذ من الأرباح النصيب الذي كان قد اتفق عليه قبل الارتحال (المادتان 104-105 من قانون حمورابي) وإذا لم يحقق التاجر المتجول (الوكيل) ربحاً عليه أن يعيد رأس المال فقط إلى التاجر الممول مضاعفاً (المادة 101). أما إذا استطاع أن يبرر أسباب الخسارة فعليه أن يعيد رأس المال فقط إلى التاجر الممول (المادة 102). كما أنه بعض من دفع أي شيء إذا سرقت البضاعة أو ضاعت لقلّة الأمن في الطرق أو لأسباب قاهرة لا ذنب له فيها ويشترط أن يؤيد ذلك بالقسم (المادة 103). وإذا حدث خلاف بينهما رفع إلى المملكة للفصل فيه. فإذا كان الذنب على الوكيل عليه أن يدفع ثلاثة أمثال المبلغ إلى التاجر الممول، وإذا كان الذنب على التاجر الممول عليه أن يدفع ستة أمثال المبلغ المختلف عليه (المادة 107) (دلو 1989: 272).

إن بلوغ عدد هذه المواد إلى حد النصف يكشف عن أهمية هذه القطاعات في البناء الاقتصادي، كما يكشف أيضاً عن الأعداد المتزايدة من الناس الذين شاركوا بالمعاملات الاقتصادية المختلفة، ومما يدعم هذه الفرضية نسبة العقود والمعاملات المالية المكتشفة بين نصوص هذه الفترات، فهي تصل إلى حوالي 90% من عدد النصوص المكتشفة في أي موقع، وهذه المعاملات المالية، مع فرز العدد القليل منها الذي يخص مصالح ذاتية مغلقة، كسراء بيت لأغراض السكنى، فأن معظمها لأغراض تجارة الداخلية أو الخارجية أو استثمار رؤوس الأموال أو قروض لأجل الربح وغير ذلك من النشاطات الاقتصادية. ومثل ذلك يقال أيضاً في شرائع وقوانين أخرى غير قانون حمورابي. فنجد مثلاً في قانون مملكة أشنونا في بلاد الرافدين، قانوناً يحدد الشؤون التجارية، فمثلاً في المادتين الأولى والثانية من قانون أشنونا تتوجهان لتحديد الأسعار فتتص المادة الأولى من هذا القانون على تثبيت أسعار المواد التالية: الشعير والزيت

النقي وزيت السمسم وشحم أو دهن الخنزير وزيت الهند والصوف والملح والنحاس المصفى. وكانت الأسعار تثبت عادة على أساس ما يعادل من الفضة وزناً. وواضح من قائمة المواد المذكورة أن بعضها كان من بين المواد المستوردة وهو النحاس أو محلية (الهاشمي 1985: 228-231).

وقد نظمت القوانين التعامل بالربا وأمور الإيداع والرهن والضمان والشراكة والمضاربة والعمولة وغير ذلك من المعاملات. وكان يجب أن تتم جميع المعاملات بموجب عقود وموقعة ومختومة من قبل أصحاب العلاقة والشهود. فمثلاً حددت قانون حمواري نسبة الفائدة في القروض التجارية التي تتناول الحبوب 3,33%، بينما تكون 20% للفضة ولا يجوز للتاجر منح قرض بفائدة تزيد عن النسبة الرسمية، وسمح القانون بتحصل الديون مع فائدتها عند أجلها حتى ولو اضطر المدين أن يقدم نفسه (غالباً زوجة أو أولاده) للعمل لدى الدائن مدة ثلاث سنوات لتسديد الدين (المادة 18). ويعني هذا أن تقييم المواد المقرضة كان على أساس الحبوب أو الفضة وبالتالي تختلف نسبة الفائدة في الحاليتين (دلو 1989: 272). كما نلاحظ في هذا الصدد أن القوانين المتعلقة بالتجارة عنيت بتحديد الأسعار وأجور المهنيين وأجور السفن والأجور التي تستحق على الأعمال المختلفة، وكذلك لم تهمل القوانين شأن الشركات بل تناول بعضها كل ما يتعلق بتلك الشركات من نقل البضائع وإيداع الأموال والعمولة والمتاجرة لحساب الغير التي لم تكن قاصرة على المتاجرة لأصحاب رؤوس في داخلية البلاد فحسب بل كثيراً ما كان العملاء يقومون بهذه المتاجرة لأصحاب رؤوس أموال من الخارج، ولم تكن التجارة قاصرة على الرجال وحدهم كما قلنا بل كان للمرأة نصيب فيها حيث نصت القوانين على تمتعها بحرية التجارة. ولم تهمل القوانين ما يرتبط بالتجارة من نواح اقتصادية أخرى، فقد نظمت عمليات استئجار العقارات والحيوانات والعربات والقوارب والعمال الزراعيين والقروض والرهن والضمانات والودائع وغيرها. (عصفور 1987: 236-240).

يمكن القول أن القوانين يؤكد على ضرورة إحاطة الأعمال بإطار قانوني هو العقد المكتوب الذي يحظى عادة بتوقيع الشهود. وعلى العموم فإن النشاطات التجارية المتعددة والواسعة خلقت صيغاً تنظيمية في علاقات القائمين على شؤونها أو في العلاقات المالية بينهم، يصعب أحياناً تحديدها بالمفاهيم المعاصرة، وستبقى التجارة في انعكاساتها على المستوى الحضاري العام، وجهاً مشرقاً من أوجه التقدم الذي أحرزه سكان الشرق القديم.

الخاتمة:

لقد عرف الإنسان الأشياء منذ أن كان الإنسان جامعاً وصياداً، لكن المتاجرة لم تظهر إلا لدى المجتمعات المستقرة والزراعية، ودائماً يضرب الآثاريون مثلاً على الاتجار، كان يمكن الحصول عليه من توزيع الخامات او المواد والسلع، فاصبحت لتجارة منتشرة بين دول الشرق القديم وفي مناطق واسعة. كما أدت التجارة دوراً مهماً في العلاقات التي كانت قائمة بين مدن ودول الشرق القديم والمناطق المحيطة. ولتنظيم هذه العمليات والأعمال التجارية كان لابد من وجود قوانين وموظفين ينظمون عملية الحصول على هذه المواد والسلع سواء كانت تجارة داخلية ام خارجية، وكيفية الدفع وتوزيع البضائع وعرضها في الأسواق. وإن حجم هذه النشاطات التجارية هو الذي أدى الى ظهور الصناعات لتضييع البضائع المختلفة التي ربما كانت أما هي نفسها أو اثمانها تدفع مقابل الحصول على سلعة او لطبقة من الناس الذين كانت مهنتهم التجارة مع بلدان أخرى. وبذلك اشتهر اهل الشرق القديم منذ القدم بنشاطاتهم التجارية مع الشعوب المجاورة ومع بعضهم أيضاً، وقد أثروا بطرقهم ومعاملاتهم التجارية في تلك الشعوب. وهذا ما ساهمتا به التجارة بشكل مباشر او غير مباشر في رفع مستوى معيشة السكان، وانتشار حضارة هذه البلاد، فالنشاطات التجارية المتعددة والواسعة خلقت صيغاً تنظيمية في علاقات القائمين على شؤونها، وستبقى التجارة في انعكاساتها على المستوى الحضاري العام، وجهاً مشرقاً من أوجه التقدم الذي أحرزه سكان المشرق القديم خلال عصور البرونز.

المصادر والمراجع العربية:

- 1- ابن منظور، ابي الفضل جمال الدين بن مكرم الافريقي المصري، لسان العرب، ج1، ط2، بيروت، 2005.
- 2- أبو الصوف، بهنام، "تجارة العراق الخارجية في عصور ما قبل التاريخ"، مجلة بين النهرين، العدد 48، بغداد، 1985
- 3- أبو الصوف، بهنام، "دور التنقيبات الأثرية في الكشف عن حضارة العراق القديم"، حضارة العراق، ج1، دار الحرية، بغداد، 1985
- 4- أبو عاصي، علم الدين، اقتصاد مملكة ماري، القرن الثامن عشر ق.م، وزارة الثقافة، دمشق، 2002.
- 5- ادزارد، أوتو وآخرون، "العصر البابلي القديم"، الشرق الأدنى الحضارات المبكرة، ترجمة عامر سليمان، الموصل، 1986.
- 6- اسماعيل، فاروق، "المشرفة في وثائق العهد البابلي القديم"، الحوليات الأثرية العربية السورية، المجلد42، دمشق، 1996.
- 7- باقر، طه، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، ط2، بغداد، 1973.
- 8- توفيق، سيد، تاريخ الفن في الشرق الأدنى القديم: مصر والعراق، دار النهضة العربية، القاهرة، 1987.
- 9- حتي، فيليب، تاريخ سورية ولبنان وفلسطين، ج1، ترجمة جورج حداد وعبد الكريم رافق، بيروت، 1951.
- 10- الحلو، عبدالله، صراع الممالك في التاريخ السوري القديم، ما بين العصر السومري وسقوط المملكة التدمرية، ط1، دار بيسان، بيروت، 1999.
- 11- حمود، حسين ظاهر، التجارة في العصر البابلي القديم، اطروحة دكتوراه غير منشورة، الموصل، 2006.
- 12- حنون، نائل، دراسات في علم الآثار واللغات القديمة، ج1، هيئة الموسوعة العربية، دمشق، 2011.
- 13- الخاتوني، عبد العزيز اليأس سلطان، علاقات العراق القديم ببلاد عيلام حتى عام 539 ق.م، رسالة ماجستير غير منشورة، الموصل، 1992.
- 14- الدباغ، تقي، "العراق في العصور ما قبل التاريخ"، العراق في التاريخ، بغداد، 1983.
- 15- دلو، برهان الدين، حضارة مصر والعراق: التاريخ الاقتصادي-الاجتماعي-الثقافي والسياسي، ط1، دار الفارابي، بيروت، 1989.
- 16- ديلابورت، ل، بلاد ما بين النهرين، ترجمة محرم كمال وعبد المنعم أبو بكر، دار النموذجية، القاهرة، ب.ت.
- 17- الزاوي، فاروق ناصر، "العلوم والمعارف"، حضارة العراق، ج2، دار الحرية، بغداد، 1985.
- 18- رزقانه، إبراهيم أحمد وآخرون، حضارة مصر والشرق القديم، دار مصر، القاهرة، ب.ت.
- 19- رشيد، فوزي، "وسائط النقل المائية والبرية في العراق القديم"، مجلة النفط والتنمية، العددان 7-8، السنة السادسة، بغداد، 1981
- 20- رو، جورج، العراق القديم، ترجمة حسين علوان حسين، ط2، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1986.
- 21- زودن، فون، مدخل إلى حضارات الشرق القديم، ترجمة فاروق اسماعيل، دمشق، 2003.
- 22- سليمان، توفيق، دراسات في حضارات غرب آسية القديمة: من أقدم العصور الى عام 1190 ق.م، ط1، دار دمشق، دمشق، 1985.
- 23- صالح، عبد العزيز، الشرق الأدنى القديم: مصر والعراق، ج1، دار الأنجلو المصرية، القاهرة، 2012.
- 24- صائب، سعد، دور سورية في بناء الحضارة الأنسانية عبر التاريخ القديم، ط1، دار طلاس، دمشق، 1994.
- 25- العاني، تقي عبد سالم، "التجارة الخارجية والصيرفة في العهد البابلي القديم"، دراسة في تاريخ العلوم عند العرب، بغداد، 1989.
- 26- عبد الحليم، نبيلة محمد، معالم العصر التاريخي في العراق القديم، دار المعارف، الاسكندرية، 1983.
- 27- عبد اللطيف، سجي مؤيد، "دور الدلالة في تأصيل الألفاظ السومرية: دراسة وتحليل"، مجلة كلية الآداب، العدد83، بغداد، 2008.

- 28- عبد اللطيف، سجي مؤيد، الحيوان في أدب العراق القديم، رسالة ماجستير غير منشورة، بغداد، 1997.
- 29- عصفور، محمد أبو المحاسن، معالم حضارات الشرق الأدنى القديم، دار النهضة العربية، بيروت، 1987.
- 30- عقراوي، ثلما شيبان، المرأة دورها ومكانتها في حضارة وادي الرافدين، رسالة ماجستير غير منشورة، بغداد، 1975.
- 31- علي، فاضل عبد الواحد، من ألواح سومر إلى التوراة، ط1، بغداد، 1989.
- 32- فخري، أحمد، دراسات في تاريخ الشرق القديم: مصر والعراق- سوريا - اليمن-إيران، ط2، القاهرة، 1963.
- 33- قابلو، جباغ، محمود فرعون، تاريخ الحضارة القديمة في الوطن العربي، دمشق، 2006.
- 34- كفاقي، زيدان، أصل الحضارات الأولى، دارالقوافل، رياض، 2005.
- 35- لارسن، موكنز، "آشور القديمة والتجارة الدولية"، سومر، المجلد35، ج1-2، بغداد، 1979.
- 36- مجموعة من الباحثين الفرنسيين، دراسات أوغاريونية، ترجمة نور الدين خضور، ط1، دمشق، 1985.
- 37- محيسن، سلطان، آثار الوطن العربي القديم، الآثار الشرقية، ط1، دمشق، 1988
- 38- مرعي، عيد، "التجارة بين ماري وبمحااض في القرن الثامن عشر ق.م"، مجلة دراسات تاريخية، العددان 67-68، دمشق، 1999.
- 39- مرعي، عيد، التاريخ القديم، ط3، دمشق، 2002.
- 40- مرعي، عيد، "آثار العراق (بلاد الرافدين)"، آثار الوطن العربي القديم: مصر - سورية- العراق، ط3، دمشق، 2006.
- 41- مرعي، عيد، رحلة في عالم الآثار، آثاريون ومدن أثرية، ط1، دار روافد، دمشق، 2010.
- 42- الهاشمي، رضا جواد، "التجارة"، موسوعة حضارة العراق، ج2، دار الحرية، بغداد، 1985.
- 43- الهاشمي، رضا جواد، "تاريخ الإبل في ضوء المخلفات الأثرية والكتابات القديمة"، مجلة كلية الآداب، العدد 23، بغداد، 1978.
- 44- الهاشمي، رضا جواد، "النشاط التجاري القديم في الخليج العربي وآثاره الحضارية"، مجلة المؤرخ العربي، العدد12، بغداد، 1980
- 45- الهاشمي، رضا جواد، "الملاحة النهرية في بلاد وادي الرافدين"، سومر، المجلد 37، ج1-2، بغداد، 1981.
- 46- هودجز، هنري، التقنية في العالم القديم، ترجمة رندة قاقيش، مراجعة محمود أبو طالب، عمان، 1988.
- 47- يتومينيف، "اقتصاد الدولة في سومر"، العراق القديم: دراسة تحليلية لأحوال الاقتصادية والاجتماعية، ترجمة سليم طه النكريتي، بغداد، 1976.

المصادر والمراجع الأجنبية:

- 1- AwdiJaw,W.L,Geschichte des alten Orients
- 2- Cornwall, P. B, "Tow Latters From Dilmun", Journal of Cuneiform Studies, Vol. 6, N. 4, New Haven, 1952
- 3- Edzard, D. O, "The Ideas of Babylonian geography", Sumer, Vol. 41 , Baghdad, 1985
- 4- Kempinski, A., "Megiddo: A City-State and Royal centre in North Israel, Materialien Zur Allgemeinen and Vergleichen den Archeology, Band 40 , Munchen; Verlag C.H Beck, (1989)
- 5- Leemans,W.F, "The Importance of Trade", Iraq, vol.39, Baghdad, 1977
- 6- Leemans,W.F, "The old Babylonaian Latters and Ecomoiic History", JESHO, Vol.II, Part.2, 1968. JESHO=Journal of the Econmic leiden and Social History of the Orient.
- 7- Leemans,W.F, foreign trade in the old Babylonian period, Leiden,1960
- 8- Leemans, W. F, The old Babylonian Merchant His Business and His Position, London, 1950

- 9- Mieroop, M, Van De, A History of the Ancient Near East ca.3000-323 B.C, Black well History of the Ancient world, Malden: Black well publishing,2004
- 10- Moscati, S., The Face of the Ancient Orient, A Panorama of Near Eastern Civilization in Pre-Classical Times, U.S.A, 1962
- 11- Nutzel, W., "The Climatic changes of Mesopotamia and Bordering Areas 1400 to 2000 B.C", Sumer 32, N.I-II, Baghdad, 1976
- 12- Oates, David, Studies in the Ancient History of Northern Iraq, London, 1968
- 13- Pollock, S, Ancient Mesopotamia, The Eden that Never was,Cambridge, 1999
- 14- Redman, C. L, The Rise of Civilization from early Farmers to Urban Society in the Ancient Near East, San Francico: W.H. Freeman and Company, 1978
- 15- Salonen, Armas, Hippologica Accadica, Helsinki, 1955
- 16- Schorff, A, Die Bezidwagen Zwischen Mesopotamia and Agypten
- 17- Wooley, L, The Isin and Larsa Period in Excavation at Ur, London, 1963